مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخـــل العـــدد

- **اتجاهات الدراسات الإعلامية في قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر . د. رزق سعد عبد المعطى**
- **دور التليفزيون المصري في إدراك مخاطر الأمن المائي في مصر . د. حنـــان يـوســـف**
- **اعتماد طلبة الجامعات السعودية علي وسائل الإعلام في الحصول علي المعلومات أثناء الكوارث والأزمات. د. أميرة محمد إبراهيم النمر**
- **اتجاهات الإعلاميين نحو دور الشبكات الاجتماعية في التغيير المجتمعي . د. ندية عبد النبي محمد القاضي**
- **رؤية الصحفيين المصريين للصحافة الاستقصائية ودورها في صنع السياسات العامة. د. عيسى عبد الباقي موسى**
- **المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحولات السياسية في العالم العربي. د. عـــلاء الشـــامـــي**
- **تقييم الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. د. صفـا محمـود عثمـان**
- **البحوث الإعلانية في ربع قرن . د. رجاء عبد الرازق الغمراوي**
- **الاتجاهات الأساسية لدراسات الصورة الذهنية في مصر خلال العقد الأول من القرن ٢١ . د. أمـــانـــي ألـــــبرت**
- **مشاركة القنوات الفضائية المصرية في دعم التنمية السياحية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير. د.إيمان عزالدين محمد دوابه**
- **أثر حرية التعبير في تعرض النخبة الأكاديمية والإعلامية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية المصرية . د . فاطمة الزهراء صالح**
- **دور الإعلام البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. د.هالة الطلحاتي د.أبـو بكـر الصـالـحي**
- **اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات حول ثورة ٢٥يناير . د.غـــادة صـــقـر**

العدد
السادس
والثلاثون
أكتوبر ٢٠١١
(المجلد الثاني)

رقم الإيداع بدار الكتب
المصرية
٦٥٥٥

العدد السادس والثلاثون
أكتوبر ٢٠١١ م
(المجلد الثاني)

مجلة
البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة
أ.د . أسامة العبد

رئيس التحرير
أ.د . عبد الصبور فاضل

الإشراف الفني
أ.د . سامي الكومي

سكرتير التحرير
د. محمد أحمد هاشم
الشريف

المراسلات: توجه المراسلات باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى : القاهرة ـ جامعة الأزهر ـ كلية الإعلام ت : ٠٠٢٢٥١٠٨٢٥٦

السعر: داخل جمهورية مصر العربية
للنسخة الواحدة ٥٠ جنيها مصريا

هيئـــة المحكميـــن

أ.د : فـــــاروق أبـــو زيد
أ.د : علـــــى عجـــــوة
أ.د : محيي الدين عبد الحليم
أ.د : انشـــراح الشـــــال
أ.د : مـــــاجى الحلوانى
أ.د : منـــــى الحديـدى
أ.د : عـــدلى رضـــــا
أ.د : ســـامى الشـــريف
أ.د : حســن عمـــاد مكاوى
أ.د: أشـــــرف صـــالح
أ.د : نجـــــوى كـــامل
أ.د : شعبـــــان شـمس
أ.د : شـــريـف اللبـــان
أ.د : جمـــــال النجـــار
أ.د : سليـــــمان صـــالح
أ.د : عبـد الصبـور فاضـل
أ.د : فـــــوزى عبـد الغنى
أ.د : حســـــن علـــــى
أ.د : محمـــود إسمـاعيل

جميع الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر عن رأى المجلة

العـدد الخامس والثلاثون ـ يناير ٢٠١١ م (المجلد الثاني)

فهـــرس المحتويات

المحتـــــــــويـــــــات	رقم الصفحـة
ــ داخـــل العـــــدد ــ هيئـــة التحـــرير ــ هيئـــة المحكميـــن ــ الافتتاحيـــــــــة	١ ٣ ٤ ٥ ــ ٨
اتجاهات الدراسات الإعلامية في قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر . **د. رزق سعد عبد المعطى**	٩ ــ ٤٢
دور التليفزيون المصري في إدراك مخاطر الأمن المائي في مصر . **د. حنـــان يـــوســـف**	٤٣ - ٨١
اعتماد طلبة الجامعات السعودية علي وسائل الإعلام في الحصول علي المعلومات أثناء الكوارث والأزمات. **د. أميرة محمد إبراهيم النمر**	٨٣ - ١٢٩
اتجاهات الإعلاميين نحو دور الشبكات الاجتماعية في التغيير المجتمعي . **د. ندية عبد النبي محمد القاضي**	١٣١ ــ ١٧٥
رؤية الصحفيين المصريين للصحافة الاستقصائية ودورها في صنع السياسات العامة. **د. عيسى عبد الباقي موسى**	١٧٧ ــ ٢٣٥
المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحولات السياسية في العالم العربي. **د. عـــلاء الشـــامـــي**	٢٣٧ ــ ٢٧٧
تقييم الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. **د. صفـــا محمـــود عثمـان**	٢٧٩ ــ ٣٢٧
البحوث الإعلانية في ربع قرن . **د. رجاء عبد الرازق الغمراوي**	٣٢٩ ــ ٣٨٥
الاتجاهات الأساسية لدراسات الصورة الذهنية في مصر خلال العقد الأول من القرن ٢١ . **د. أمـــانـــي ألـــــبرت**	٣٨٧ ــ ٤٤٦
مشاركة القنوات الفضائية المصرية في دعم التنمية السياحية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير. **د.إيمان عزا لدين محمد دوابه**	٤٤٧ ــ ٤٧٧
أثر حرية التعبير في تعرض النخبة الأكاديمية والإعلامية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية المصرية . **د . فاطمة الزهراء صالح**	٤٧٩ ــ ٥١٠
دور الإعلام البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. **د.هالة الطلحاتي** **د.أبـــو بكـــر ألصالحي**	٥١١ ــ ٥٦٢
اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات حول ثورة ٢٥يناير . **د.غـــــادة صـــــقـــر**	٥٦٣ -- ٥٩٤

دور التليفزيون المصري في إدراك مخاطر الأمن المائي في مصر

دراسة مسحية

إعداد
د.حنان يوسف
استاذ الاعلام المساعد قسم الإعلام والاتصال
كلية الآداب جامعة عين شمس

مقدمة:

فرضت قضية الامن المائي لمصر نفسها بقوة علي اجندة الرأي العام المصري ووسائل الاعلام المختلفة ، وأصبحت من اهم القضايا المصرية والإقليمية التي تستوجب الاهتمام بها وإدراك مخاطرها الكبري الحالية والمستقبلية نظرا لارتباطها بحياة المواطن المصري بشكل اساسي وكذلك انعكاساتها الكبري علي الامن القومي المصري ومساراته .
حيث طرح مفهوم "الأمن المائي المصري" علي الساحة المصرية بوصفه أحد أبعاد الأمن القومي المصري، والذي ارتبط بالنواحي ألاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية. وفي هذا المجال، فإن المياه تشكل محور الصراع الاستراتيجي الذي يجب العمل علي التصدي لتحدياته، من خلال استثمار كافة الإمكانيات البشرية، والمادية، والطبيعية.
وبمطالعة الميزان المائي المصري لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٧، وفق ما انتهت إليه خطة وزارة الموارد المائية والري، سنجد أن عام ٢٠١٧ سيشهد عجزا في الميزان المائي المصري، مقداره مليار م٣ تقريبا، وذلك بافتراض إضافة تسعة مليارات من الأمتار المكعبة إلي الإيراد المائي، من خلال إنجاز المرحلة الأولي لمشروع جونجلي (مليارا م٣)، وتطبيق نظم الري الحديثة (٤ مليارات م٣)، وتطوير التركيب المحصولي (٣ مليارات م٣). يعني ذلك أن العجز المائي قد يصل إلي عشرة مليارات م٣، في حالة عدم إنجاز تلك المشروعات.
وإجمالا، فإن الوضع المائي في مصر يشير إلي حالة من حالات العجز المائي، فضلا عن أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من المياه لا يزيد علي ٧٠٠م٣ سنويا، أي أنها تصنف ضمن دول الندرة المائية، وتوشك علي أن تدخل في مصاف الندرة المائية المطلقة[i].

منذ أن انفجر الخلاف حول الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل، وتوقيع عدد من دول المنابع بشكل منفرد اتفاقية عنتيبي في مايو ٢٠١٠، أصبحت أزمة مياه النيل أحد الشواغل الرئيسية في مصر، ليس فقط لأجهزة الدولة ومؤسساتها أو للمهتمين من المتخصصين والمتابعين، بل تجاوزت ذلك إلي الرأي العام المصري، بمختلف فئاته. فمن المعروف آن النيل بالنسبة لمصر هو مرادف للحياة ذاتها. عاش المصريون على ضفافه منذ فجر التاريخ ووصل إحساسهم بأهميته وضرورته القصوى لحضارتهم ،وعندما زار هيرودوت مصر، أدرك هذا الارتباط الأزلي العميق، وأطلق مقولته الشهيرة "مصر هبة النيل".[ii]

وفي ظل التطورات المتلاحقة والمختلفة التي تشهدها ازمة الامن المائي لمصر ، فقد اهتمت المعالجات الاعلامية في مصر بقضايا الامن المائي وأزمة المياه في مصر وان بدا علي ادائها نوعا من التضارب في المواقف والمعلومات نتيجة عدم وضوح أبعاد الأزمة منذ البداية واصطبغ التناول الاعلامي باللون السياسي في معالجات قضايا الامن المائي في مصر وارتبط بترتيب صدارة القضية علي الطاولة السياسية [iii].

تحديد مشكلة الدراسة :

وفي ضوء ما تشهده مصر من مخاوف كبيرة تمس الامن المائي المصري وارتباطه بتصنيفات علمية لها في سلم الدول ذات الندرة المائية ، وهو ما يتزامن مع اتفاقيات افريقية وإقليمية لبناء السدود من شانها الاضرار بالأمن المائي المصري ، يأتي دور وسائل الاعلام المصرية وبصفة خاصة الوسيلة التليفزيونية كمساعد اساسي في الامداد بالمعلومات وتكوين الرأي المختلفة تجاه قضايا الامن المائي بل وضرورة تزايد الاهتمام الاعلامي بالعمل علي ادراك المخاطر الناجمة من تهديدات الامن المائي المصري حيث لاحظت الباحثة عدم اهتمام كبير من قبل التليفزيون المصري في تناول موضوعات متخصصة في شان قضية الامن المائي المصري.

وتسعي الدراسة المقدمة الي تبيان وتقييم دور التليفزيون المصري في ادراك مخاطر مهددات الامن المائي المصري من خلال دراسة مسحية علي عينة خبراء قوامها (٣٠٠ مبحوث) من " ذوي الخلفية المعرفية بالقضية " للوقوف علي كيفية تناول التليفزيون المصري لقضايا الامن المائي وجوانب الضعف والقوة في هذا التناول وأيضا الاسترشاد بآرائهم في تكوين استراتيجية اعلامية تليفزيونية لمواجهة وإدراك المخاطر الناجمة عن مهددات الامن المائي المصري ووضعها علي اجندة الرأي العام المصري.

أهمية مشكلة الدراسة :

تعود اهمية المشكلة الي اهمية الموضوع الذي تتصدي له الدراسة في ضوء المؤشرات الاتية :

- اهمية موضوع الامن المائي المصري باعتباره من قضايا الامن القومي المصري وارتباطه بشكل مصيري بحياة المصريين .
- تسمح هذه الدراسة بتوفير تطبيق ملائم لنظرية ادراك المخاطر وهي النظرية التي تحظي بندرة في مجال الدراسات الاعلامية العربية رغم اهميتها علي المستوي الدولي وبصفة خاصة في مجالات الاعلام البيئي والإعلام العلمي.
- تولد الاهتمام البحثي للدراسة في ضوء الندرة الملحوظة للدراسات الاعلامية حول قضايا الامن المائي المصري وأزمة المياه بصفة عامة وبصفة خاصة في مجالات المسوح التحليلية والميدانية رغم وجود ما يمكن تسميته تراثا فكريا ومرجعيا مناسبا في حقول السياسة ودراسات حوض النيل ، وان ظلت هذه الوثائق بعيدة عن طرح دراسات الاعلام كعلم من العلوم البينية للتزاوج بين دراسات السياسية والبيئة وبقية القطاعات البحثية ذات الصلة بموضوع الامن المائي في مصر.
- كما ترجع اهمية الدراسة الي الاثر الكبير الذي تحدثه الان وسائل الاعلام في بأنواعها المختلفة وبصفة خاصة التليفزيون في تشكيل الرأي العام تجاه قضايا الوعي البيئي بصفة عامة والوعي بالأمن المائي بصفة خاصة . وهو الامر الذي يعطي لهذه الدراسة اهمية في قياس تأثيرات وسائل الاعلام المختلفة في تشكيل اراء واتجاهات الجمهور ازاء موضوع الدراسة .

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على :

- مدي الحرص علي متابعة ما يقدم في التليفزيون حول قضية الامن المائي في مصر.
- دور التليفزيون في تناول ابعاد قضية الامن المائي في مصر .
- دور التليفزيون في ادراك المواقف الوطنية والإقليمية والدولية من قضية الامن المائي المصري.
- دور التليفزيون في ادراك المخاطر المحتملة تهديدات الامن المائي.
- دور التليفزيون في ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي مستقبل الحياة في مصر.
- تقييم التناول التليفزيوني لقضية الامن المائي في مصر.
- التعرف علي الرؤى المختلفة من اجل مقترحات تطوير اداء التليفزيون فيما يتعلق بتناوله لقضية الامن المائي في مصر.
- تحاول الدراسة البحث عن تطبيق فعلى لنظرية ادراك المخاطر risk perception في القطاع الاعلامي من خلال استقراء مدي تأثير التليفزيون في ادراك الجمهور المصري لتهديدات قضية الامن المائي في مصر. وانعكاسات ذلك علي اتجاهات المعالجة الاعلامية .

خلفية معرفية حول ظاهرة الدراسة " قضية الامن المائى فى مصر":

مدخل :

من المفترض أن تتصدر قضية "الأمن المائي" أجندة الاهتمام الوطني، حيث تشير الدراسات والتقديرات لكميات المياه المتاحة، والاحتياجات المائية للأغراض المختلفة، إلي تنامي الفجوة بين العرض والطلب علي المياه، فضلا عن ظهور مؤشرات تنبئ عن صراع علي المياه بين دول حوض النيل، تغذيه سياسات قوي خارجية لها مصالحها في تأجيج التوترات في حوض النيل، بالإضافة إلي تأثير التغيرات المناخية في مياه نهر النيل، مما يوضح خطورة الموقف المائي في مصر، ويشير إلي أن مصر تشرف حاليا علي مرحلة مصيرية، عند اتساع الفجوة بين المتطلبات المتزايدة والإمكانيات المتاحة للمياه مع الزمن، خاصة المتاح من مياه حوض النيل، باعتباره المصدر الرئيسي للمياه في مصر.
فمن المؤكد أن نهر النيل يحتل مكانة محورية في حياة مصر والمصريين. فعلي ضفافه، قامت واحدة من أعرق الحضارات الإنسانية، وظل شاهدا علي تطورات السياسة والاقتصاد والاجتماع التي عايشتها الدولة المصرية، علي مختلف الأزمنة والعصور .
ويستمد نهر النيل أهميته بالنسبة للمصريين من كونه يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر، إذ تعتمد مصر علي مياهه اعتمادا يكاد يكون كليا في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، فهو يؤمن نحو ٦٩.٥% من الاحتياجات المائية السنوية لمصر، في حين لا تزيد نسبة الاعتماد المائي علي المصادر ألأخرى كالإمطار والمياه الجوفية، وتحلية مياه الصرف الزراعي والصحي أكثر من ٣.٥-٥% علي أحسن تقدير. ولذلك فإن أي نقص في كمية المياه التي ترد إلي مصر من نهر النيل تؤثر تأثيرا سلبيا ومباشرا في إنتاجها الزراعي والصناعي، ومن ثم تعد حصة مصر من مياه النيل هي الحد الأدنى المطلوب لسد الاحتياجات المائية، وذلك علي عكس جميع دول حوض النيل الأخرى التي تسقط عليها أمطار غزيرة، وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية، وأنهار أخري عديدة[iv]

ولقد أسهمت التطورات الأخيرة في قضية مياه النيل في تأزم الموقف وكان آخرها في نوفمبر ٢٠١٠، وكذا حينما أقدمت خمس دول من المنابع النيلية في مايو ٢٠١٠ بالتوقيع بشكل منفرد علي الاتفاقية الإطارية في عنتيبي لتأسيس مفوضية حوض النيل، دون الأخذ في الحسبان اعتراض دولتي المصب والمجري (مصر والسودان.[v]

ومن ثم، بدا أن "منهج التهويل" هو الطرح الرائج -علي الأقل إعلاميا- في التعامل مع قضية مياه النيل. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف جمة لدي قطاعات واسعة في المجتمع المصري، ولاسيما أن مصر قد وصلت إلي مرحلة تفرض فيها كمية المياه محددات علي نموها الاقتصادي. فحصة الفرد من المياه تنخفض باستمرار، حيث تقدر الحصة الحالية بأقل من ٧٠٠م٣/الفرد/العام، وهو رقم، حسب المعايير الدولية، يوازي "حد الفقر المائي" للدولة[vi] هذا الرقم يمكن أن ينحدر إلي ٥٠٠م٣/الفرد/السنة بحلول عام ٢٠٢٥، مما يشير إلي "ندرة في المياه" في مصر. أما نوعية المياه فإن المعطيات تشير إلي وجود هبوط سريع في نوعية المياه السطحية والجوفية.[vii]

مفهوم الامن المائي :

وقد طرح مفهوم "الأمن المائي المصري" علي الساحة المصرية بوصفه أحد أبعاد الأمن القومي المصري، والذي ارتبط بالنواحي ألاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية. وفي هذا المجال، فإن المياه تشكل محور الصراع الاستراتيجي الذي يجب العمل علي التصدي لتحدياته، من خلال استثمار كافة الإمكانيات البشرية، والمادية، والطبيعية.

ويقصد بمفهوم " الأمن المائي" انه وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها ،أما عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها (حالة العجز المائي)، فإن مستوي الأمن المائي ينخفض، وبالعكس، عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها (حالة الفائض المائي)، فإن مستوي الأمن المائي يكون مرتفعا .لذلك، فإن مفهوم "الأمن المائي" هو مفهوم نسبي، حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة، للأمن المائي في البلدان المختلفة، أو في البلد الواحد، بحسب مراحل تطوره ، وبطبيعة الحال، يرتبط مفهوم "الأمن المائي" بمفهوم "الأمن الغذائي"، لأن لب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه.[viii]

مؤشرات الأمن المائي المصري:

بصفة عامة، تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة "الأمن المائي". وأبرز تلك المؤشرات ما يلي: (المؤشر الكمي، المؤشر الكيفي "النوعي"، المؤشر الاقتصادي، مؤشر القوة الشاملة، مؤشر النزاعات في الحوض

١- المؤشر الكمي لأمن مصر المائي:

ينصرف هذا المؤشر إلي "محدودية المياه" من الناحية الكمية (Physical Water Scarcity) ومن ثم يرتبط مفهوم الأمن المائي، وفق هذا المؤشر، بمفهوم الميزان المائي (Water Balance)، ويقصد بالأخير عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية (المعروض من المياه) في فترة زمنية معينة، وإجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات (الطلب علي المياه)، خلال الفترة الزمنية نفسها. بعبارة أخري، يقصد بالميزان المائي تعيين كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي.[ix]

ياتي الميزان المائي في ثلاث صور أو ثلاث حالات:

أ- **حالة التوازن المائي** :(Water Balance)حينما يتعادل الطلب علي المياه مع حجم المعروض منها.

ب- **حالة الوفرة المائية** : (Water Surplus) حينما يكون حجم الموارد أكبر من حجم الاحتياجات.

ج -**حالة الندرة المائية أو الفجوة المائية** :(Water Deficit) حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم

المطلوب للوفاء بالاحتياجات اللازمة .إن "الأمن المائي" هو دالة في الميزان المائي لأية دولة، وانعكاس مباشر له وبشكل أكثر دقة، فإنه يمكن القول إن الأمن المائي دالة في محدودية الموارد المائية، حيث يرتبط الأمن المائي بعلاقة عكسية مع درجة محدودية الموارد المائية، إذ يقل الأمن المائي كلما زادت درجة المحدودية في الموارد المائية، والعكس بالعكس.

ويختلف تعريف مفهوم محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد إليه في القياس[x] (تشير أدبيات المياه إلي أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين في الشأن المائي حول تحديد وتعريف ظاهرة "محدودية الموارد المائية" تعريفا جامعا مانعا، حيث يستخدم المحللون والباحثون في الشأن المائي عددا من المصطلحات للتعبير عن حالة الفقر المائي، وأبرز هذه المصطلحات: "محدودية الموارد المائية"، و"ندرة المياه"، و"العجز المائي"، و"الفقر المائي"، "قصور الموارد المائية"، و"شح المياه"، و"أزمة المياه"، وهي بدورها ترجمات لمصطلحات باللغة الإنجليزية، أبرزها:

- (scarce of water resources), (water shortage), (water resources scarcity), (water scarcity), (water resources limitation), (water crisis). وبصفة عامة، تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة محدودية الموارد المائية. بيد أن الدراسة التي قدمها كل من سيكلر (Seckler)وسيلفا (Silva)إلي المعهد الدولي لإدارة الري(IIMI) ، الذي تغير اسمه عام ١٩٩٨ إلي المعهد الدولي لإدارة المياه(IWMI) ، قد أسهمت في طرح عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها في تحديد ظاهرة **"الشح المائي"**.[xi]

ينصرف مفهوم المحدودية في الموارد المائية، **حسب المعيار الكمي**، إلي وصف إحدي حالتين:

١-الحالة الأولي: هي حالة الفقر المائي، حينما يقل نصيب الفرد السنوي من المياه عن ١٠٠٠متر مكعب، وذلك علي اعتبار أن هذه الكمية تمثل حد الفقر المائي عالميا. ويستند هذا المعيار إلي القاعدة التي استخدمها إخصائيو العلوم المائية عبر الاحتكام إلي معادلة السكان/المياه في تصنيف الدول مائيا، حسبما يتوافر من المياه العذبة لكل فرد سنويا. حيث تقسم الدول إلي أربع فئات، هي:

أ- **دول الوفرة المائية**: ويحصل فيها كل فرد سنويا علي كمية من المياه تزيد علي ٢٠٠٠ متر مكعب.

ب- **دول الضغط المائي** (الإجهاد المائي): يحصل الفرد فيها سنويا ما بين ١٠٠٠و١٧٠٠ متر مكعب.

ج- **دول الندرة المائية:** يحصل الفرد فيها سنويا علي أقل من ١٠٠٠ متر مكعب.

د- **دول الندرة المائية المطلقة**: يحصل الفرد فيها علي أقل من ٥٠٠ متر مكعب[xii].

ومع ذلك، فإن قياس مستوي الأمن المائي بنصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة لا يكفي وحده، لأن قياس هذا المؤشر يتناقص باستمرار في جميع دول العالم تقريبا، جراء تزايد السكان، بل لابد من قياس العائد الإنتاجي والاقتصادي من الوحدة المائية. كما تجدر الإشارة إلي أن المعايير الكمية التي تحدد الفقر المائي هي معايير استرشادية تخضع لعوامل مختلفة، منها درجة الوعي، والحالة الاقتصادية. فقد تستطيع دولة متقدمة أن تتعايش مع نقص حاد في نصيب الفرد من الماء، يقل عن ٥٠٠ متر مكعب، بينما لا تستطيع دولة نامية تعاني المشكلات الاجتماعية والاقتصادية أن تواجه أعباء التنمية بموارد مائية، تصل إلي ١٠٠٠متر مكعب للفرد الواحد سنويا.

بيد أن الكثير من خبراء المياه يرفضون اعتبار الرقم (١٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة) حدا للفقر المائي، وذلك لأن هذا الرقم هو قيمة مطلقة لا تعني شيئا، فضلا عن أن قياس مستوي الأمن المائي بنصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة لا يكفي وحده.

٢- الحالة الثانية، فهي حالة العجز المائي، وهي الحالة التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها الموارد المائية المتجددة والمتاحة، وبالتالي يحدث اختلال بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة، والطلب المتزايد عليها، والذي يتمثل في ظهور عجز في الميزان المائي، ويطلق علي هذا العجز أحيانا تسمية "الفجوة

المائية". وعندما يصل العجز المائي إلي درجة تؤدي إلي أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة، فإنه يكون قد وصل إلي ما يسمي "الأزمة المائية."
ويري بعض خبراء المياه أن حالة العجز في الميزان المائي -حتي وإن لم تقترن بتجاور خط الفقر المائي (١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا)- تعد دليلا كميا علي محدودية الموارد المائية.[xiii]
وبالنظر إلي الميزان المائي المصري، من خلال مقارنة الاحتياجات المائية بالموارد المائية اللازمة للوفاء بتلك الاحتياجات، سنجد أن المصريين يعيشون منذ عام ٢٠٠٠تقريبا تحت خط الفقر المائي.
في هذا السياق، تجدر الإشارة إلي أن هناك بعض الدراسات، التي أعدت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، قد تنبأت بظهور عجز في الميزان المائي المصري بحلول عام ٢٠٠٠.
وإجمالا، فإن الوضع المائي في مصر يشير إلي حالة من حالات العجز المائي، فضلا عن أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من المياه لا يزيد علي ٧٠٠م٣ سنويا، أي أنها تصنف ضمن دول الندرة المائية، وتوشك علي أن تدخل في مصاف الندرة المائية المطلقة.

التغيرات المناخية والأمن المائي المصري:

يطرح التقرير الرابع للتقييم، الذي أصدره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مجموعة تخمينات بشأن استمرار الزيادة في هطول الأمطار علي خطوط العرض العليا، وانخفاضه علي خطوط العرض شبه الاستوائية، مما يعد استكمالا للنمط الحالي من الجفاف في بعض المناطق، ويحتمل أن يكون الاحترار فوق المعدل العالمي في كافة أنحاء جنوب الصحراء الكبري في إفريقيا، ومن بينها منطقة حوض النيل.
وقد ظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بتقييم آثار التغيرات المناخية علي تدفقات المياه في نهر النيل، واختلفت هذه الدراسات فيما بينها بشكل واضح من حيث النتائج التي توصلت إليها. فوفقا لإحدي الدراسات، فإنه من المتوقع خسارة نحو نصف التدفقات التي تأتي إلي مناطق المستنقعات السودانية، نتيجة للبخر والنتح. بالإضافة إلي ذلك، فإنه من المتوقع حدوث نقص يقدر بنحو ١٠% من تدفقات النيل التي تصل إلي سد أسوان نتيجة للبخر[xiv].
ومن الممكن تمثيل الآثار المتوقعة علي نهر النيل من خلال تسعة سيناريوهات تمثل احتمالات لأثر التغيرات المناخية علي نهر النيل، حيث يتنبأ سيناريو واحد فقط من هذه السيناريوهات التسعة بحدوث ارتفاع في تدفقات المياه بعد عام ٢٠٤٥، في حين تتنبأ بقية السيناريوهات بحدوث انخفاض في هذه التدفقات حتي عام ٢٠٤٠، ولكن بدرجات متفاوتة.[xv]
ويري بعض الخبراء أن النيل سيشهد ارتفاعا في مياهه، نتيجة تساقط المزيد من الأمطار علي الهضبة الإثيوبية، في حين يري آخرون أن المياه ستنخفض نتيجة عملية التبخر.
وقد أكد أحد التقارير، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠٠٤، أن ارتفاع الحرارة درجة مئوية واحدة فقط قد يؤدي إلي التبخر، وبالتالي خفض مياه النيل، متوقعا أن ترتفع نسبة التبخر بنحو ٤ %مقابل ارتفاع الحرارة درجة مئوية واحدة.
وبصفة عامة، يتمثل أحد السيناريوهات التي وضعها علماء المناخ في أن تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في مصر في تسريع تبخر مياه النيل، وبالتالي خفض موارد المياه العذبة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلي تفاقم النقص الحاد الذي تعانيه البلاد في مجال مياه الشرب والري، وتوليد الطاقة الكهربائية، الأمر الذي سوف يؤدي إلي حدة تفاقم المشكلة المائية، ومن ثم تهديد الأمن المائي المصري.

-٢المؤشر النوعي (الكيفي) لأمن مصر المائي:

يقصد بمفهوم محدودية الموارد المائية -حسب هذا المؤشر- عدم صلاحية كل أو بعض الحجم المتاح من المياه للاستخدام التنموي (منزليا وزراعيا وصناعيا)، أي "الندرة الكيفية للمياه (Quality Water)"

.(Scarcityحيث يؤكد خبراء الموارد المائية أن توافر المياه بكميات كبيرة، مع عدم صلاحيتها للشرب أو للأغراض الأخرى، بسبب التلوث، يعد ندرة مائية، إذ إنه سيؤدي في النهاية إلي عدم القدرة علي استخدام تلك المياه. [xvi]ويطرح المختصون في الشأن المائي في هذا الخصوص مفهوم "المياه القابلة للشرب (Drinkable Water) "كمعيار علي ضمان تحقق الأمن المائي، حتي مع توافر المياه بالكميات المطلوبة وفي هذا السياق، نجد أن التقرير الصادر عن الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، في أبريل ٢٠٠٦، أكد أن أي نوع من الملوثات للموارد المائية يعد تهديدا للأمن المائي. [xvii]

وبصفة عامة، تمتاز مياه نهر النيل في جميع أنحاء مجراه من أقصي منابعه، وحتي السد العالي في أسوان، بالنقاء الشديد، ويرجع ذلك إلي أن السمات الطبوغرافية والميترولوجية والهيدروليكية للنهر تلعب دورا في جعل مياهه نقية باستمرار ، بيد أن ذلك لا ينفي أن واحدة من أهم وأبرز مشكلات نهر النيل علي الصعيد المحلي المصري هي مشكلة الملوثات التي تلقي في النهر، والتي تكبد الحكومة المصرية مليارات الجنيهات سنويا لتطهير مياهه، الأمر الذي يفتح باب النقاش واسعا حول "تكلفة الفرصة البديلة" للحفاظ علي مياه نهر النيل صالحة للشرب، بمعني الثمن التنموي لتعبئة جزء من الموازنة السنوية للدولة المصرية للحفاظ علي نوعية مياه النهر.

-٣المؤشر الاقتصادي لأمن مصر المائي:

ينصرف مفهوم محدودية الموارد المائية - -(Economic Water Scarcity)وفق المؤشر الاقتصادي- إلي الحالة التي لا تتوافر فيها الإمكانات المادية والاقتصادية التي تسمح بإنشاء البنية التحتية المائية (Water Infrastructure)اللازمة لتوصيل إمدادات المياه للشرب والري والصرف الصحي، حتي وإن توافرت المياه بكميات كبيرة، وبنوعية جيدة. ففي هذه الحالة، فإن عدم وجود المنشآت المائية اللازمة لإيصال المياه إلي المستخدمين، نتيجة للفقر الاقتصادي، يترتب عليه عدم قدرة المستخدمين علي الانتفاع بالمياه، وهي النتيجة نفسها المترتبة علي عدم وجود الماء كليا، أو وجوده بكميات قليلة. [xviii]وفي هذا السياق، يطرح خبراء المياه مفهوم **"حقوق الإنسان في المياه (Human Rights to Water) "** بوصفه تعبيرا عن المؤشر الاقتصادي للأمن المائي. ويمكن قياس حقوق الإنسان في المياه، استنادا إلي المؤشرين اللذين أوردهما تقرير التنمية البشرية، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، وهما: نسبة السكان الذين يستخدمون إمدادات مياه شرب نقية، ونسبة السكان الذين يستخدمون صرفا صحيا محسنا.[xix](الحق الإنساني في المياه" يعني أن يخول لكل فرد كميات كافية من المياه، وآمنة، ومقبولة، ويسهل الحصول عليها ماديا، وبصورة معقولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. ومن قراءة التعريف، يمكن إجمال العناصر التي يشتمل عليها "الحق في المياه" في المؤشرات الخمسة الفرعية الآتية: الكمية الملائمة من المياه، واستمرار تدفقها، والكفاءة والجودة، وسهولة الوصول إليها بسعر مناسب وبدون تمييز، والحق في الوصول إلي المعلومات المتعلقة بالمياه.)

ووفقا لهذا المؤشر، فإن ٩٨% من المصريين يستخدمون مصدرا محسنا للمياه، وهو ما يعبر عن درجة عالية من الأمن المائي من المنظور الاقتصادي. بيد أن نسبة من يمكنهم استخدام مصدر محسن للصرف الصحي لا تزيد علي ٧٠% من عموم المصريين، مما يعني تدني مستوي الأمن المائي، وفق المؤشر الاقتصادي.

ويبدو هذا المؤشر في غاية الأهمية والخطورة بالنظر إليه من المنظور الكلي في حوض النيل، حيث تعد دول حوض النيل من أفقر دول العالم النامي. فطبقا لتقرير التنمية، الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٤، فإن جميع دول حوض النيل، عدا مصر، تقع في فئة الدول الأقل دخلا. وتعد مصر هي الدول الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط.

٤-المؤشر العسكري لمفهوم الأمن المائي:

يعتمد هذا المؤشر في قياس وضعية الأمن المائي لأي دولة من الدول علي ما يسمي في علم الدراسات العسكرية والاستراتيجية "القوة العسكرية الشاملة للدولة"، والتي تنصرف إلي إجمالي ما يتوافر لدي الدولة، في فترة زمنية معينة، من قدرات وإمكانات عسكرية، ومدي ما تحوزه الدولة من منظومات تسلح تقليدية، أو أسلحة دمار شامل (نووية، أو كيماوية، أو بيولوجية). فضلا عما سبق، وهو العامل المهم والحاسم في هذا الصدد، قدرة الدولة علي توظيف قدراتها العسكرية الشاملة في خلق حالة "ردع" (Deterrence)تحول دون إقدام دول أخري علي العدوان علي مواردها المائية (السطحية والجوفية)، كما تكون قادرة -عند الضرورة- علي حماية وتأمين مواردها المائية ضد أي أطماع خارجية أو اعتداء علي تلك الموارد ،[xx] فحين تضعف دفاعات الدولة ضد المطامع الخارجية في ثرواتها المائية، تفقد الدولة بالتدريج سلطتها علي الكيان الجغرافي والسياسي، وقد تفقد جزءا من الأرض. وحين تفقد الدولة قدرتها علي تأمين مصادر الماء والغذاء للمجتمع، يصبح مستعصيا عليها، بالتدريج، أن تستوعب الحاجات الاقتصادية المتزايدة، بسبب فقدانها الحد الأدنى من السيطرة علي ثرواتها. وفي مثل هذه الحالة، يتهدد ويتأزم الأمن المائي [xxi].

٥-مؤشر الصراعات المائية في حوض النهر الدولي:

ينصرف مفهوم الأمن المائي، وفق هذا المؤشر، إلي الحالة التي ينعدم فيها وجود الصراعات والنزاعات المائية بين الدول المتشاطئة علي حوض مائي دولي. وبمنطق المخالفة، يتأثر الأمن المائي سلبيا، كلما زادت حدة الصراعات المائية فيما بين دول حوض التصريف المائي الدولي.

ويمكن القول إن الصراعات المائية في أي حوض مائي -التي يعد الأمن المائي دالة في درجة حدتها وشدتها- تتوقف علي أربعة متغيرات تؤثر في أنماط التفاعلات الهيدروبوليتيكية التي تحدث داخل النظم الإقليمية المائية، والتي تتباين من منظور قوة/ضعف الدولة، والرضا/عدم الرضا عن الوضع الراهن. وبالنظر إلي النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، نجد أن جميع دول أعالي الحوض، سواء الدول التي تصنف علي أنها دول قوية نسبيا، أو الدول التي تصنف علي أنها ضعيفة نسبيا، نجد أن بعضها يعبر عن عدم رضاه عن الوضع المائي والقانوني القائم في حوض النيل، ويتجلي ذلك من خلال رفضها للاتفاقيات القانونية الموقعة بشأن مياه النيل، وإن تفاوتت درجة عدم الرضا من دولة إلي أخري، وإن تباينت في شدتها وحدتها من فترة زمنية لأخري. ونتيجة لذلك، فإن تلك الدول تسعي، كل بحسب قوته ونفوذه وقدرته علي تكوين تحالفات خارجية، نحو تغيير الوضع الراهن، وإحلاله بوضع آخر[xxii].

دول حوض النيل

عند الحديث عن دول حوض النيل التي تشمل (مصر والسودان وأثيوبيا وأريتريا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبورندي وزائير) والتي تعرف حالياً بالكونغو الديمقراطية يتبين تاريخياً أن العلاقات بينها تركزت في المجالين السياسي والقانوني خصوصاً ما يتعلق بقسمة مياه النيل، بيد أن المجال الثقافي والإعلامي والاجتماعي لم يكن بذات القدر من الاهتمام إلا ما عرف في إطار العلاقات الأزلية بين (مصر والسودان) أو الاتفاقيات الثنائية التي تبرم في إطار ثنائي فقط.

وعند النظر إلى تاريخ الواقع المائي لدول الحوض فإنه يمكن تناول أهم هذه الدول بإيجاز في الآتي: [xxiii]

(١) مصر: تعتمد على مياه النيل بنسبة أكثر من ٩٠% من جملة مواردها المائية المتاحة حيث تحصل على ٥٥.٥% مليار متر مكعب من مياه النيل من جملة ٦٠.٧ مليار متر مكعب تستهلكها سنوياً، بينما يبلغ جملة إيراد مياه النيل ٨٤ مليار متر مكعب.

(٢) السودان: يحتاج السودان إلى كمية من المياه تصل إلى ٣٨ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠م

تقريباً وتبلغ قيمة ما يستهلكه الآن (١٦-١٧) مليار متر مكعب سنوياً.
(٣) أوغندا: تبدأ منابع النيل الاستوائية من بحيرة (فيكتوريا) داخل الحدود اليوغندية بالإضافة إلى البحيرات الأخرى (كيوجا – والبرت وإدوارد) وبالتالي تشكل يوغندا دولة المنبع الرئيسي.
(٤) كينيا: كينيا من الدول التي تسهم في زيادة مياه النيل بفضل ستة روافد تجري في كينيا تصب في بحيرة فيكتوريا، ومع ذلك فإن ثلثي أراضي كينيا تعتبر قاحلة أو شبه قاحلة.
(٥) أثيوبيا: من المفارقات أن أثيوبيا التي تسهم ب٨٦% من مياه النيل لا تستخدم منه أكثر من ٠.٠٦ مليار متر مكعب (أي ٦٠٠ مليون م٣) رغم تعرضها لموجات كاسحة من الجفاف في مناطق متفرقة من أثيوبيا تؤدي إلى حدوث المجاعات بها.[xxiv]

(٦) تنزانيا: تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا، وبجانب ذلك فهي عضو عامل في "منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا" الذي يشكل أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية.
(٧) زائير: (حالياً الكونغو الديمقراطية) تشكل زائير ثاني أكبر دولة من حيث المساحة وثالث دولة من حيث التعداد السكاني بين دول حوض نهر النيل، وتتمتع فوق كل ذلك بوجود أكبر رصيد من الطاقة الكهربائية في أفريقيا لو أنها استغلت بالكامل؛ لذلك تعتبر زائير المحرك الرئيسي "للمجتمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى" (زائير - رواندا - وبورندي) وعلاقة زائير المباشرة بمصادر المياه تتمثل في وجود بحيرة (موبوتوسيسي سيكو) داخل أراضي زائير والتي يمكن في - حالة إقامة سد بها - زيادة حصة كل من (أوغندا أو السودان) من المياه وبالتالي زيادة حصة مصر في المياه.

وعلى الرغم من هذا البعد التاريخي في العلاقات المائية إلا أنه مر بمراحل متعددة شابها كثير من التوتر؛ مما جعل خيار الصدام واللجوء إلى حرب إقليمية وارداً في أجندة كثير من السياسيين، ويعود سبب ذلك إلى حقيقة جوهرية وهو غياب الذهنية التي يمكن أن تحول هذا التوتر والصدام إلى عقلية ذكية تحقق الإجماع الإقليمي حول هذه القضية.

ومما زاد الأمر تعقيداً أن هذه المعوقات متفاوتة بين بلد وآخر في دول حوض النيل فضلاً عن غياب تعاون إعلامي أو بيئي بين هذه الدول. وقد نتج عن ذلك غياب وعي وإدراك بأهمية البيئة الطبيعية لدول حوض النيل سواءً على المستوى القطري أو الإقليمي.[xxv]

ويتضح ذلك في العديد من النواحي التي تؤكد هذا التدهور ويتمثل ذلك في المجالات الآتية:[xxvi]

الجفاف والتصحروانتشار حشائش النيل بالا ضافة الي آثار التنمية على البيئة وان هناك عدد من

الأمراض المرتبطة بنقص المياه النقية وصعوبة الحصول عليها وتعرض مياه النيل للتلوث وتقلبات الفيضانات والشح ، كما ان هناك عدد من التهديدات التي تواجه الامن المائي المصري منها :[xxvii]

التهديد الأثيوبي لحصة مصر في مياه النيل والأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية وسوء إدارة الموارد المائية داخلياً ويري الخبراء ضرورة اتباع بعض الاجراءات[xxviii] لمحاولة الوقوف علي مهددات الامن القومي المصري ومنها: ترشيد الإستهلاك الزراعي وضرورة الإستفادة القصوي من مياه الأمطار

القليلةوالإهتمام بدول المنبع وتطوير نظم الري وتحلية مياه البحروالإدارة الصحيحة للمياه وزيادة الوعي المائي للمواطنين:[xxix]

الاطار النظري :

نظرية ادراك المخاطر : Risk Perception Theory

نشأت هذه النظرية في الستينات من هذا القرن حيث شهدت منتصف الستينات الارتفاع السريع للتكنولوجيات النووية والوعد للطاقة النظيفة والآمنة. ومع ذلك، تحول التصور العام ضد هذه التكنولوجيا الجديدة وتحولت المخاوف من المخاطر على حد سواء للبيئة فضلا عن الكوارث .[xxx]

وطرحت تساؤلات عديدة حول مخاوف الجمهور المتزايدة من هذه لتكنولوجيا الجديدة. رغم تأكيدات الخبراء لمدي سلامة هذه التكنولوجيا ، الا انه كان هناك فارق بين الحقائق العلمية والتصور العام مبالغ فيه من مخاطر التكنولوجيات والأخطار الطبيعية.[xxxi]

وفي الكتابات المبكرة لهذه النظرية طرح تشونسي ستار فكرة مدي قبول المخاطر من قبل المجتمع وأضاف انه يفترض مستويات ودرجة المخاطرة قد تكون مقبولة في الحالة الطوعية (مثل قيادة السيارة) أكبر من الحالة الغير طوعية (مثل وقوع كارثة نووية).

يفترض هذا النهج في وقت مبكر أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية وفق المعلومات المتوافرة لديهم قبل اتخاذ أي قرار وان هذه المخاوف تتولد لدي الافراد احيانا بشكل مبالغ فيه بسبب عدم كفاية المعلومات أو كونها غير صحيحة.
ورغم ان بعض الاتجاهات الرئيسية في النظرية تفترض بان وجود معلومات إضافية يمكن أن تساعد الناس على فهم الخطر الحقيقي ، الا انه قد تولد اتجاها اخر مغايرا في تصور المخاطر يرفض الاعتقاد بأن حصول على معلومات إضافية كفيل بمفرده في ان يحول اتجاهات الافراد تجاه ادراك المخاطر .[xxxii]
وعليه فان ادراك او تصور المخاطر هو حكم الافراد حول خطر محدد قد يواجهونه وقد تم استخدام تعبير ادراك المخاطر Risk perceptionمنذ بداياته ذاتي التي تجعل الناس حول خصائص وحدة خطر. يتم استخدام العبارة الأكثر شيوعا في اشارة الى الأخطار الطبيعية والأخطار التي تهدد البيئة أو الصحة، مثل الطاقة النووية. وقد اقترحت عدة نظريات لتفسير السبب الذي جعل الناس تتفاوت في تقديراتها للخطورة من المخاطر. وقد وضعت ثلاث عائلات رئيسية من نظرية ادراك المخاطر وهي : نهج علم النفس (الاستدلال والمعرفي)، والنهج الأنثروبولوجيا / علم الاجتماع (النظرية الثقافية) ونهج متعدد التخصصات (المنهج الشامل).[xxxiii]

وعليه فقد وتبلورت نظريات ثلاث اهتمت بتفسير ادراك الجمهور للمخاطر وهي :

المدخل السيكولوجي :

وهو يهتم بكيفية تمثيل المعلومات من خلال تصنيف الافراد للمعلومات الواردة اليهم وتبسيطهم لهذه المعلومات وفقا لادراكاتهم مما يخلق تحيزا ادراكيا وفقا لهذه التصنيفات الفردية.

المدخل الثقافي:

وهو الذي يهتم بتفسير ادراك المخاطر في ضوء القيم الثقافية السائدة في المجتمع والمعايير السائدة في هذا المجتمع والتي تساهم في تشكيل هذه الادراكات.

المدخل الاجتماعي الشامل :

وهو المدخل الذي يفسر ادراك المخاطر في ضوء البيئة الاجتماعية والانثروبولوجية الشاملة وكذلك يظهر في هذا المدخل اهمية وسائل الاتصال في العمل كمرشحات بالحذف او الاضافة او التعزيز مما يؤثر في ادراك المخاطر بالنسبة للمتلقي من خلال المعلومات الواردة اليه عبر وسائل الاتصال.

ويظهر في هذا المدخل ايضا التأثيرات المختلفة لخصائص الافراد والتي من شانها ان تزيد او تقلل من الادراك بالمخاطر وينتج عن ذلك تأثيرات متباينة .[xxxiv]

وتفترض هذه النظرية:

ان ادراك المخاطر يرتبط بعدة ابعاد منها حجم الخطر ومرجعيته وأسبابه وكيفية مواجهته من جانب وكذلك مصادر المعلومات ومدي الوثوق بها والإطار الذي تقدم من خلاله الرسالة الاتصالية من جانب اخر.

كما يرتبط مفهوم الخطر بالنتائج السلبية المحتملة او المستقبلية من هذا الخطر ، كما ان هناك علاقة بيم ادراك المخاطر والسلوك الفعلي الذي يتبناه الفرد ، فكلما كان اكثر ادراكا مبكرا للخطر كلما ساعده ذلك في تبني السلوك الايجابي الملائم لتكييف امام هذه المخاطر .[xxxv]

ويختلف ادراك الافراد في ادراكهم للمخاطر وفقا لنوع الخطر وتأثيره علي حياة الانسان وبصفة خاصة الاطفال وحجم السيطرة المحتملة عليه والنتائج المترتبة علي هذا الخطر وكذلك مما يساعد في التنبؤ بدرجة اهتمام الانسان بالخبر هو درجة الاهتمام ذاتها التي يوليها الافراد لهذا الخطر وقد تساعد تجربة مبكرة للإفراد لازمة او كارثة ما تجعل الافراد اكثر حيطة وميلا لتبني السلوك الايجابي لمواجهة الخطر وإدراكه بشكل دقيق .[xxxvi]

وتختبر هذه الدراسة من خلال فروضها العلمية اهمية مصادر المعلومات وتدفق المعلومات بطريقة دقيقة من اجل قياس وتقييم دور التليفزيون في ادراك الجمهور المصري لمخاطر تهديدات الامن المائي في مصر وإبعاد هذه المخاطر وحجمها فضلا عن اختبار خصائص الجمهور الاجتماعية والثقافية والديموجرافية كمتغير من متغيرات تأثيرات ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي في مصر ، وذلك من خلال تصميم استمارة الاستبيان لكي تقيس متغيرات وفروض الدراسة استنادا علي فروض ومدخلات نظرية ادراك المخاطر.

الدراسات السابقة :

لوحظ من خلال رصد الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة وجود ندرة واضحة في دراسات ومسوح الرأي العام التي تتناول موضوع الدراسة وبصفة خاصة الدراسات القائم منها علي مدخل ادراك المخاطر من جهة وأزمة الامن المائي في مصر من جهة اخري ويمكن رصد الملاحظات الاتية :

أ- **توافر نسبي لدراسات سابقة تتناول دور الاعلام في تنمية الوعي البيئي :**[xxxvii]

حيث تبين من مراجعة الدراسات السابقة توافر عدد من الدراسات التي تناولت دور الاعلام وبصفة خاصة في تنمية الوعي البيئي ،سواء من خلال مسوح الجمهور الميدانية او من خلال مسح وتحليل المضمون المقدم للإعلام البيئي وقد رصدت هذه المجموعة اهمية التليفزيون كوسيلة اعلامية كمصدر للمعلومات البيئية لدي قطاعات الجمهور المصري المختلفة ، وان عددا كبيرا من فئات الجمهور يعتمدون عليه في الحصول علي المعلومات المختلفة حول قضايا البيئة المثارة ، ولكن تشير نتائج هذه الدراسات الي وجود قصور في المعالجات الاعلامية لقضايا البيئة المتخصصة ذات الخطورة علي حياة المواطن المصري مثل المياه وتلوث البيئة والتغييرات المناخية ، وتتركز المعالجات في قضايا سطحية بأطر تقليدية غير جاذبة للمعالجات الفنية والإخراجية والتناول من حيث الشكل والمضمون الذي غلب عليه الجوانب المعرفية والوجدانية مقارنة بتمثيل اكبر لتعزيز اتجاهات سلوكية معاونة للمواطن المصري في مواجهة الاخطار البيئية .

ب- **وجود عدد محدود من الدراسات في المكتبة الاعلامية العربية التي تناولت موضوعات ادراك المخاطر منها :**

١) **دراسة عادل عبد الغفار (٢٠١٠)** حول دور التليفزيون في ادراك مخاطر التغييرات المناخية في مصر والتي طبقت على عينة من الجمهور شملت ٣٠٠ فرد من المتعلمين المهتمين بقضية تغير المناخ وفى مرحلة عمرية تزيد عن ١٨ عاما وينتمى أفرادها إلى شرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة عن عدة حقائق كان أهمها حرص ٥٤% من أفراد العينة على متابعة ما يقدم حول هذه القضية بشكل منتظم فى مقابل نسبة ٦٤% يتابعون هذه القضية فى وسائل الإعلام بشكل غير منتظم ، وجاء التليفزيون فى مقدمة مصادر المعلومات حول التغيرات المناخية بنسبة تكرار بين أفراد العينة بلغت ٨٢% وتلاه فى الأهمية الصحف والمجلات بنسبة تكرار بلغت ٥٠%، ثم الإنترنت بنسبة تكرار بلغت ٤٥ %، ثم الإذاعة فى المرتبة الرابعة بنسبة ١٩.%
كما تفوقت الفضائيات العربية كمصدر للمعلومات حول تغيرات المناخ، يليها القنوات المصرية الخاصة، ثم القنوات الحكومية فى المرتبة الثالثة، وجاءت القنوات الأجنبية فى المرتبة الأخيرة.
كما ادركت العينة نسبة ملحوظة من أفراد العينة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ ومنها ارتفاع سطح البحر وغرق مساحات من الشواطئ الساحلية ونقص إنتاجية المحاصيل الزراعية ونقص الغذاء فى العالم، إضافة إلى التعرض للسيول والأمطار والأعاصير المفاجئة بنسب (٦٦%، ٥٨٪، (٥٧٪على التوالي.
وتدرك الغالبية العظمى من أفراد العينة (٩٧%) أن مصر من الدول المتضررة من - تغيرات

المناخ مستقبلا، حيث يعرف ٦٠% من العينة احتمالات نقص مياة نهر النيل، و٥٢ %احتمالات تباعد فترات سقوط الأمطار، و٤٧% زيادة الحاجة للمياه[xxxviii].

٢) **دراسة** Breakwell **(٢٠١٠)** وتناولت انماط ادراك الافراد للمخاطر في ضوء البيئة الاجتماعية والثقافية بالتطبيق علي قضية التغييرات المناخية في بريطانيا ،اضافة الي حجم المعلومات والمعارف المتاحة لديهم حول الظاهرة المناخية توصلت الدراسة الي انه كلما كان اسلوب تقديم الخبراء للرسالة الاعلامية بأسلوب بسيط ومتعمق كان اجدي في تبني الافراد للسلوك الايجابي في التعامل مع الظاهرة البيئة وإدراك المخاطر الناجمة عنها .وتحفيزهم لتبني سلوكيات قد تساعدهم علي مواجهة التأثيرات المستقبلية لهذه المخاطرة البيئية .[xxxix]

٣) **وفي دراسة عام (٢٠٠٩)** حول : "ادراكات الرأي العام لاتجاهات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوغندا "وأسبابه والتي قدمها كل من إليزابيث ١Chapman، والتر ١Kipp ، جيان S. ١Jhangri، بول ١Veugelers وتوم Rubaale

من أجل تقييم تصور الجمهور من انخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في غرب أوغندا من خلال دراسة مسحية علي ٢٥٢ مواطنين تم اختيارها عشوائيا للاجابة علي أسئلة الاستطلاع المتصلة بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية وكذلك لاتجاهات المواطنين في الوفيات المرتبطة بالإيدز.

جميع المقابلات وذكرت بشكل صحيح أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية قد انخفض في بلدتهم. من هؤلاء ٧٥٪ وارجع الباحثون اسباب ذلك الي وجود توازن في الاعلام ادي الي تعديل وتغيير السلوك للسيطرة علي فيروس نقص المناعة البشرية ، وان حشد الدعم الجماهيري من خلال بيانات استطلاعات الرأي العام الدقيقة والموضوعية بالإضافة الي مناقشات علمية للموضوع الذي مثل قضية جدلية ذات حساسية في المجتمع الاوغندي قد ساعد في تقليل ادراك الخوف من المخاطر او التضخيم به ، ودفع الجمهور الي تعديل سلوكياته وفق المعلومات الدقيقة المتوفرة له من اجل انخفاض الاصابة بفيروس الايدز في غرب اوغندا.[xl]

٤) **اما دراسة اوكاكا Okaka ٢٠٠٩** حول : الحملات الاعلامية للترويج لسياسات صحية فعالة :

فقد سعي الباحث لدراسة دور وسائل الاعلام والحملات الاعلامية في مواجهة حالة الخوف التي انتشرت بين المواطنين من الاوضاع الصحية في اوغندا في ظل البيئة التي تهيمن عليها الفقر المزمن والجهل والمرض والفساد الرسمي ، حيث زادت الخرافات من انتشار السلوكيات الخاطئة وأدت الي مزيد من انتشار الأمراض والوفيات والفقر في أوغندا ، وذلك من خلال تحليل الحملات الاعلامية للسياسات الصحية الوطنية للحكومة من خلال تحليل مضامين الادلة المنشورة والمعلومات المصاحبة لها من علي محركات البحث على الإنترنت والمكتبات وأوجه القصور في الوعي الوطني والمعرفة، والسلوكيات الخطرة وتحليل مضمون الوثائق حول فعالية أهداف الحملة للتواصل مع سياسة صحية فعالة وتوصل الباحث في دراسته الي ان استخدام الي ان الجمع بين استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وقنوات الاتصال الشخصي يساعد في تقليل احساس الجماهير بالمخاطر والخوف اللذان يسببهما التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري بمفرده حيث يأتي دور مهم للاتصال الشخصي في تغيير السلوك الصحي ورفع مستوي وعي الاشخاص لمواجهة هذه المخاوف ولو كان بشكل فردي .[xli]

٥) **وتناولت دراسة** Meredith **(٢٠٠٥)** حول تأثير التغطية الاعلامية في ادراك الجمهور لمخاطر وجود الدب الاسود في ضواحي ولاية نيويورك الامريكية بعد ان تناقلت وسائل الاعلام

حادث وفاة طفل بعد تعرضه للهجوم من قبل احد الدببة المنشرين في هذه الضاحية ، وقام الباحثون بعمل دراسة تحليل مضمون لعينة من ٤٥ قصة اخبارية لمدة شهر كامل عن الاخبار الواردة في الصحف المحلية حول هذه الحادثة ، وقياس علاقة هذه التغطية بارتفاع معدلات الاتصالات الهاتفية لسكان الضاحية للاستفسار عن المخاطر الناجمة من تواجد الدببة السوداء في هذا الاقليم وسبل مواجهته ، وأوصت الدراسة خبراء حماية البيئة البرية بضرورة التنبه لأهمية وسائل الاعلام في تشكيل ادراك المواطنين تجاه القضايا البيئية بضرورة توفير معلومات دقيقة وحقيقية وغير خادعة عن الازمات والمخاطر البيئة التي يمكن ان تواجه الجمهور.[xlii]

٦) **وتناولت دراسة كيفية في بريطانيا (٢٠٠٥)** بالتطبيق علي القائم بالاتصال في هيئة الاذاعة البريطانية BBC دور القائم بالاتصال في تشكيل ادراك الجمهور نحو المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية وبصفة خاصة قضية التغير المناخي وذلك من خلال دراسة كيفية بطريقة المقابلات البؤرية المتعمقة علي عينة من العاملين بالشبكة وتوصلت الدراسة الي اهمية تأثير ودور القائم بالاتصال في تشكيل وعي وإدراك الجمهور بالمخاطر وان لفتت الدراسة الانتباه الي اهمية الرسائل التوعوية القصيرة وكذلك اساليب الاتصال الجديدة في تشكيل ادراك الجمهور نحو المخاطر والكوارث البيئية.[xliii]

٧) **اما دراسة (٢٠٠٠) Anders A F Wahlberg** في السويد حول : دور الاعلام في ادراك المخاطر ، من خلال تحليل لعدد من البحوث والدراسات التي تحدثت عن كيفية تأثير وسائل الإعلام في تصور وإدراك المخاطر : فقد توصل فيها الباحثان الي ان اهمية دور وسائل الاعلام كسبب قوي في ادراك المخاطر لما تقدمه من محتوي متنوع الرسائل وبصفة خاصة حينما يكون موضوعي وغير متحيز في تقديم الاخبار والمعلومات حول القضايا التي تثير الخوف والإحساس بالمخاطر وان كلما قدمت وسائل الاعلام التقليدية والحديثة معلومات كلما كان ذلك مؤديا الي تأثير قوي في ادراك وتشكيل الرأي العام ازاء المخاطر المتوقعة من قضية ما داخل المجتمع ، إلا ان الدراسة التحليلية قد اشارت ايضا الي اهمية دور الاتصال الشخصي في توضيح وتفسير المخاطر التي قد يتعرض اليها الفرد بل وقد تساهم في تشكيل السلوك الفردي بدرجة اعمق وأسرع من شانها ان تخلق تصور عام تجاه ادراك الجماهير للمخاطر المتولدة من قضية ما.[xliv]

٨) **اما دراسة Lennart الكيفية (٢٠٠٠)** حول قياس العوامل التي تؤثر في ادراك المخاطر والتي سعي فيها الي الاجابة علي تساؤل حول اذ ما كانت ادراك المخاطر هي ظاهرة تحتاج الي البحث عن تفسير ام لا ؟ وتبين ان الاثار الواردة عن هذه المخاطر واحدا من اهم العوامل المؤدية الي ادراك هذه المخاطر وان كانت هناك بعض التطبيقات المتحيزة التي قد تؤدي الي خداع الافراد وإعطاء شعور مبالغ فيه بالخوف والمخاطر،وحدد ايضا جملة من العوامل التي يتفاوت تأثيرها ويتباين في ادراك المخاوف من الخطورة وفي مقدمتها تأثير وسائل الاعلام في المجتمع ، مدي الخطورة الناتجة ، وحساسية هذه المخاطر ودرجة الخوف التي يتعرض لها الفرد ،وكذلك العوامل الثقافية داخل البيئة من شانها التأثير علي ادراك المخاطر والمتغيرات النفسية للإفراد فعلي سبيل المثال يمكن الاستدلال بمقاربات للعلاقة بين السلوك وإدراك المخاطر بالمقارنة مع السلوك المعرفي المعتاد للفرد في موقف مشابه ، إلا انه مع تقديم الباحث في دراسته الكيفية لدور وسائل الاعلام وارتباطها مع هذه العوامل مجتمعة كمحددات لأدراك المخاطر ، إلا انه اكد بان هناك تباين واختلاف في تفسير ادراك المخاطر وفقا لقوة هذه العوامل مجتمعة او فرادي او بحسب ارتباطها بالموقف والبناء النفسي والاجتماعي والثقافي للفرد الذي يحكم تعامله وإدراكه لهذه المخاطر بعد تعرضه للرسائل الاعلامية المختلفة.[xlv]

الاطار المنهجي :

نوع الدراسة :

تعد هذا الدراسة من البحوث الوصفية التى تهدف إلى تصوير وتحليل وتقييم خصائص موقف معين وتسعى إلى الوقوف على دور التليفزيون في ادراك الجمهور المصري لمخاطر مهددات الامن المائي اعتمادا علي فروض نظرية ادراك المخاطر .[xlvi]

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد علي منهج المسح الميداني بالعينة باستخدام الاستقصاء بالمقابلة علي العينة المختارة لجمع بيانات الدراسة الميدانية وقد تم اجراء الدراسة في الفترة من شهر (يونيه- يوليه ٢٠١٠).

عينة الدراسة:

حددت الباحثة حجم العينة (٣٠٠ مفردة) من الخبراء في اقليم القاهرة الكبري (القاهرة- الجيزة- القليوبية) علي عينة غير احتمالية واشترط في مفردات العينة الالمام بقضايا البيئة بصفة عامة والأمن المائي بصفة خاصة ومعرفتهم المسبقة بالقضية المطروحة وتم اختيارهم بصفة اساسية من وزارات البيئة – الري والموارد المائية- التعليم العالي – الصحفيين والإعلاميين في صفحات البيئة ودراسات حوض النيل)كما وروعي في تمثيل العينة الاختلاف في الخصائص الديموجرافية والثقافية والتعليمية ، وتم تقسيم المفردات بنسب متساوية لقياس الفروق بين المتوسطات T.Test في متغيرات الدراسة ويشير الجدول التالي الي خصائص العينة :

جدول (١) حول تقييم المبحوثين لتناول التليفزيون لقضية تهديدات الامن المائي في مصر:

المتغير	الفئات	ك	%
النوع	ذكر	١٥٠	%٥٠
	انثي	١٥٠	%٥٠
السن	١٨-٣٠ عاما	١٠٠	%٣٣.٣
	٣٠-٤٥ عاما	١٠٠	%٣٣.٣
	٤٥-٦٠ عاما	١٠٠	%٣٣.٣
مستوي التعليم	تعليم متوسط	١٠٠	%٣٣.٣
	تعليم عالي	١٠٠	%٣٣.٣
	تعليم "دراسات عليا"	١٠٠	%٣٣.٣

فروض الدراسة:

١) يوجد ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لأبعاد هذه القضية من حيث :

أ- ادراكهم للأسباب التي تؤدي الي تهديد الامن المائي في مصر.
ب- ادراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي الوضع المحلي
ج- ادراكهم للموقف الدولي من مخاطر تهديدات الامن المائي المصري.

٢) يوجد ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي مستقبل الحياة في مصر من حيث:

أ- مستقبل المياه في مصر.
ب- مستقبل الزراعة في مصر.
ج- مستقبل الصحة في مصر.
د- مستقبل الطاقة في مصر.
ه- مستقبل الامن القومي في مصر.

٣) هناك اختلافات دالة احصائيا بين الافراد وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري وفق خصائصهم الديموجرافية من حيث :

أ- النوع.
ب- العمر.
ج- المستوي التعليمي .

تساؤلات الدراسة:

١. ما مدي الحرص علي متابعة ما يقدم في وسائل الاعلام حول قضية الامن المائي في مصر؟
٢. ما مصادر معلومات المبحوثين لمتابعة ما يقدم حول قضية الامن المائي المصري؟
٣. ما مدي الحرص علي متابعة ما يقدم في التليفزيون حول قضية الامن المائي في مصر؟
٤. ما اهم القنوات التليفزيونية التي يتابع المبحوثين فيها قضية الامن المائي المصري؟
٥. ما دور التليفزيون في تناول ابعاد قضية الامن المائي في مصر ؟
٦. ما دور التليفزيون في تناول اسباب تهديدات الامن المائي في مصر ؟
٧. ما دور التليفزيون في ادراك المواقف الوطنية والإقليمية والدولية من قضية الامن المائي المصري؟
٨. ما دور التليفزيون في ادراك المخاطر المحتملة تهديدات الامن المائي؟
٩. ما دور التليفزيون في ادراك الحلول المقترحة لمواجهة مخاطر تهديدات الامن المائي؟
١٠. ما مدي ادراك المبحوثين بأبعاد الموقف المصري من تهديدات الامن المائي ؟

أ- موقف مصر من القضية .
ب- الاجراءات التي اتخذتها مصر لمواجهة تهديدات الامن المائي في مصر.
ج- معرفة المبحوثين بموقع مصر من بين دول العجز المائي والمتجاوزة لحد الامن المائي .

١١. ما مدي ادراك المبحوثين لأبعاد الموقف الدولي من تهديدات الامن المائي في مصر؟
١٢. ما مدي معرفة المبحوثين بموقف مصر؟
١٣. ما دور التليفزيون في ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي مستقبل الحياة في مصر من حيث :

أ- مستقبل المياه في مصر.
ب- مستقبل الزراعة في مصر.
ج- مستقبل الصحة في مصر.
د- مستقبل الطاقة في مصر.
ه- مستقبل الامن القومي في مصر.

١٤. ما تقييم التناول التليفزيوني لقضية الامن المائي في مصر؟ وما هي مقترحات تطوير اداء التليفزيون فيما يتعلق بتناوله لقضية الامن المائي في مصر؟

اختبارا الصدق والثبات:

صدق التحليل:

١- تم عرض الاستمارة على لجنة المحكمين من اساتذة الاعلام ومتخصصين في شئون المياه ودراسات حوض النيل وخبراء مناهج البحث التطبيقي *، لمعرفة إذا ما كانت الاستمارة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه، وكانت نسبة الاتفاق بين هؤلاء المحكمين وفقا للقياس الذي وضعته الباحثة ٩٨% على مستوى جميع الفئات ، كما قامت الباحثة بإجراء التعديلات التى اقترحها المحكمون .

٢- إجراء دراسة استطلاعية **pilot-study** : على عينة قدرها ١٠% من المبحوثين (٣٠ مفردة)للتأكد من فهم الاستمارة وتحقيقها لأهدافها ثم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية لنتائج الاختبار القبلى.

ثبات التحليل:

من خلال إجراء اختبار بعدى re-Test على ١٠% من عينة الدراسة (٣٠ مفردة) بعد إجراء الدراسة لاستخلاص نسبة الثبات المسموح بها فى الدراسات العلمية.

المعالجة الإحصائية :

بعد المراجعة لضبط جودة بيانات الدراسة الميدانية،تم ترميز البيانات وتفريغها وإدخالها إلى الحاسب الآلى ومعالجتها إحصائيا من خلال برنامج "statistical package for social sciences "SPSS و هو البرنامج المعنى بالدراسات و الأبحاث ذات الطبيعة الاجتماعية بما لها من متغيرات و اتجاهات خاصة و من بينها دراسات علوم الاتصال ،[xlvii]وقد تمت المعالجة الإحصائية بالاستعانة بعدد من المقاييس و الإجراءات الإحصائية المناسبة لكل هدف للتحقق من صحة فروض الدراسة التى تم تحديدها ، لضمان دقة وشمولية نتائج الدراسة وهى : -

(١)- الجداول البسيطة :
فقد تمت جدولة البيانات فى هيئة جداول تكرارية بسيطة لاستخراج تكرارات كل متغير و نسبته المئوية للتعريف بمعالم و ملامح عينة الدراسة و توصيفها لاستخراج النتائج العامة لها مما شكل القاعدة الأساسية لتحليل و تفسير الظاهرة موضع الدراسة .

(٢)-الجداول المزدوجة cross tabulations:
وهى الجداول التى تربط بين اكثر من متغير بهدف إيجاد علاقات فيما بينها وتم التعامل مع هذه الجداول بالكيفية السابقة بمعنى انه تم عرض كل متغير على حدة أو فى شكل جداول مجمعة فى جدول واحد لتحقيق الأهداف السابق ذكرها.

(٣)-مقياس اختبار المطابقة كا٢:
لقياس العلاقة ما بين المتغيرات ،ومعامل بيرسون كأحد تطبيقاتها مربع كا٢ ومعامل ارتباط بيرسون :
- Chi Square + Pearson : وهى مرحلة تالية للجداول المزدوجة لقياس مدى استقلالية المتغيرات عن بعضها وتحديد مدى وجود ارتباط بين المتغيرات من خلال حساب كا٢ المحسوبة ومقارنتها بـ كا٢ الجدولية بدرجات حرية ومستوى معنوية محدد ، حيث يستخدم معامل التوافق بعد ذلك لقياس شدة العلاقة الارتباطية correlation coefficient –وقد تم ذلك التحليل الإحصائي مثلما هو الحال فى جميع عناصر الدراسة ؛عند درجة ثقة ٩٥% ومستوى معنوية ٠.٠٥%

(٤) اختبارات الفروق:
اختبار معنوية الفروق بين نسبتين:T.TEST:
حيث تم قياس واختبار العلاقة والفروق الإحصائية بين متغيرين كميين من متغيرات وفروض الدراسة فى عدد من المتغيرات التى تتطلب ذلك من خلال تطبيق معامل ت لقياس معنوية الفروق بين المتوسطات المستقلة .

النتائج العامة للدراسة:

جدول (٢) يوضح مدي الحرص علي متابعة ما يقدم حول تهديدات الامن المائي في مصر:

مدي الحرص	ك	%
دائما	٧٣	٢٤.٤
احيانا	١٧٧	٥٩
نادرا	٥٠	١٦.٦
الاجمالي	٣٠٠	١٠٠

يلاحظ في الجدول السابق ارتفاع نسبة من يحرص علي متابعة ما يقدم اعلاميا حول تهديدات الامن المائي في مصر سواء بشكل دائم بنسبة ٢٤.٤% او متابعة متوسطة بنسبة ٥٩% مقابل نسبة ١٦.٦% فقط لأصحاب المتابعة النادرة لما يقدم اعلاميا ، وقد يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء خصائص العينة وكونها عينة عمدية يتوافر لديها قدر من الالمام والاهتمام بمتابعة موضوع الامن المائي في مصر وما يرتبط بها من ابعاد ومخاطر.

جدول (٣) يوضح اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الجمهور حول تهديدات الامن المائي:

مصادر المعلومات	ك	%
التليفزيون	٢١٣	٧١
الاعلام الالكتروني	١٩٩	٦٦.٤
علاقات العمل	١٧١	٥٧
الصحافة	١٠١	٣٤
الاصدقاء والاسرة	٩٩	٣٣
الاذاعة	٨٤	٢٨

بشير الجدول السابق الي تعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الجمهور في الحصول علي معلومات حول تهديدات الامن المائي وان جاءت وسيلة التليفزيون في مقدمة هذه المصادر بنسبة ٧١% يليه الاعلام الالكتروني بنسبة ٦٦.٤% وجاء الاتصال الشخصي متمثل في علاقات العمل المشترك بنسبة ٥٧٥ ثم الصحافة ٣٤% وأيضا تأثير الاصدقاء والأسرة كمصدر للمعلومات بنسبة ٣٣% وأخيرا جاءت الاذاعة في اخر المصادر بنسبة ٢٨% ، وتتوافق هذه النسب مع نتائج دراسات سابقة اعطت اهمية متميزة للتليفزيون كمصدر للحصول علي المعلومات وبصفة خاصة في القضايا البيئية والعلمية ، وتكامل تأثيره مع التأثير الذي يحدثه الاتصال الشخصي علي الفرد فيما يتعلق بادراك المخاطر.[xlviii]

جدول (٤) يوضح مدي الحرص علي ما يقدم في التليفزيون من تهديدات الامن المائي المصري:

مدي الحرص	ك	%
دائما	٦٣	٢١
احيانا	١٩٤	٦٤.٦
نادرا	٤٣	١٤.٤
الاجمالي	٣٠٠	١٠٠

وتأكيدا للنتيجة السابقة اشارت نتائج الجدول السابق الي ارتفاع نسبة الحرص علي متابعة ما يقدم في التليفزيون من تهديدات للأمن المائي المصري حيث يحرص علي متابعته بشكل دائم ٢١% وبشكل متوسط ٦٤.٦% وكانت نسبة ١٤.٤% للمتابعة النادرة لما يقدم في التليفزيون من تهديدات الامن المائي المصري ، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء دراسات سابقة اكدت علي اهمية التليفزيون كوسيلة اعلامية في الحصول علي المعلومات البيئية والعلمية بل ومعلومات الازمات والكوارث.[xlix]

جدول (٥) يوضح قنوات المتابعة المفضلة حول مالامن المائي المصري:

القنوات	ك	%
القنوات المصرية الخاصة	٢٢١	٧٣,٦
القنوات الفضائية العربية	٢٠٨	٦٩.٣
القنوات المصرية الحكومية	١٩٩	٦٦.٤
القنوات الفضائية الاجنبية	١٤١	٤٥
الاجمالي	٣٠٠	-----

اشارت نتائج الدراسة الي تفوق القنوات الخاصة في نسب المتابعة لقضية الامن المائي في مصر وذلك بنسبة ٧٣.٦% يليها القنوات الفضائية العربية بنسبة ٦٩.٣% ثم القنوات الحكومية المصرية بنسبة ٦٦.٤^ وأخيرا جاءت القنوات الاجنبية في الترتيب الرابع بنسبة ٤٥% ، وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة تشير الي تقدم القنوات الخاصة علي القنوات الحكومية كمصدر لإمداد الجمهور المصري للمعلومات حول القضايا المختلفة وذلك وسط درجة ثقة منخفضة لأداء التليفزيون المملوك للدولة لتبعيته لسياسة الانظمة الحاكمة وغياب الشفافية في تناول القضايا الجدلية .

جدول (٦) يوضح ادراك المبحوثين لأسباب تهديدات الامن المائي المصري:

الاسباب	ك	%
قلة الموارد المائية	٢٢٦	٧٥.٣
بناء السدود علي نهر النيل	٢٠١	٦٧
الصراعات الاقليمية والدولية	١٩٩	٦٦.٣
عدم ترشيد استهلاك المياه	١٨١	٦٠.٣
التصحر والتغييرات المناخية	١٦٤	٥٤.٦
الاجمالي	٣٠٠	---

يلاحظ من الجدول تفاوت ادراك الجمهور لأسباب تهديدات الامن المائي وان تصدر سبب قلة الموارد المائية في مصر بنسبة ٧٥.٣% ويليه سبب بناء السدود علي نهر النيل ٦٧% ومتوافقا بعده سبب الصراعات الاقليمية والدولية بنسبة ٦٦.٤% وجاء سبب التصحر والتغييرات المناخية بنسبة ٥٤.٥% ، وهذه النتيجة تشير الي ارتفاع درجة ادراك المبحوثين لأسباب تهديدات الامن المائي المصري وهي نتيجة تتفق مع المستوي المعرفي للعينة وإلمامهم بموضوع الامن المائي للدرجة التي تسمح بادراك جيد لأسباب القضية والتي يعد من اهم اسبابها كما تشير الدراسات الي انخفاض المؤشر الكمي للمياه وهو حد (١٠٠٠م٢) بما يعادل المساس بالأمن المائي للفرد[1].

جدول (٧) يوضح ادراك المبحوثين لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري:

المخاطر	ك	%
نقص مياه الشرب	٢٣٣	٧٧.٦
تهديد الامن القومي	٢١٠	٧٠
تأكل التربة الزراعية	١٧٣	٥٧.٦
تزايد احتمالات الوفاة والإمراض	١٦٤	٥٤.٦
زيادة التصحر وتأكل السواحل	١٥١	٥٠.٣
الاجمالي	٣٠٠	----

تشير بيانات الجدول السابق الي تفاوت ادراك الجمهور نحو مخاطر تهديدات الامن المائي في مصر ، حيث تصدر خطر نقص مياه الشرب بنسبة ٧٧.٦% يليه تهديد الامن القومي بنسبة ٧٠% ثم نسب اقل ادراكا لمخاطر تأكل التربة الزراعية وتزايد احتمالات الوفاة والإمراض بنسب (٥٧.٦%- ٥٤.٦%- ٥٠.٣%) ، وهي نتيجة تتوافق مع ما تقدمه المعالجة التليفزيونية من تركيز علي نقص مياه الشرب ومخاطر ذلك علي حياة المواطنين في مصر ، الا ان محددات هذه المخاطر تتسق مع المؤشرات القياسية لمخاطر الامن المائي المصري الكمية والكيفية وكذلك المؤشر العسكري للأمن المائي المصري.[li]

جدول (٨) يوضح الحلول المقترحة لمواجهة تهديدات الامن المائي المصري كما يراها المبحوثين:

الحلول المقترحة	ك	%
مشروعات تنموية مشتركة مع دول حوض النيل	٢٥٤	٨٤.٦
الاطار القانوني الدولي	٢٠١	٧٦
ترشيد استهلاك المياه	١٩٩	٦٦.٣
تحلية مياه البحر	١٦٩	٥٦.٣
الدفاع المسلح	١٣١	٤٣.٦
الاجمالي	٣٠٠	-----

اعطت نتائج الدراسة جملة من المقترحات لمواجهة تهديدات الامن المائي المصري وفق ادراك المبحوثين وجاء في المقدمة مقترح اقامة مشروعات تنموية مشتركة مع دول حوض النيل بنسبة ٨٤.٦% يليها اللجوء للاطر القانونية والدولية المعتمدة بنسبة ٧٦% بالإضافة لمقترحات تمس الوضع الداخلي مثل ترشيد استهلاك المياه في مصر بنسبة ٦٦.٣% وتحلية مياه البحر ٤٣.٦% وأخيرا مقترح اللجوء للدفاع المسلح اذا اقتضي الامر ذلك بنسبة ٤٣.٦%.

جدول (٩) يوضح ادراك المبحوثين لموقف مصر من قضية الامن المائي المصري:

ادراك الموقف المصري من القضية	ك	%
مشاركة فعالة في المؤتمرات ذات الصلة	١٨٩	٦٣
تنسيق وتكامل مع دول حوض النيل	١٠١	٣٣.٦
التمسك التام بما وقعت عليه من اتفاقيات بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النهر.	٩٤	٣١.٣
التحرك الدولي نحو اتفاقيات دولية ملزمة	٨٤	٢٨
الاجمالي	٣٠٠	----

تشير نتائج الجدول ان هناك ادراك ضعيف للمبحوثين لموقف مصر من قضية الامن المائي المصري باستثناء المشاركة الفعالة في المؤتمرات ذات الصلة والتي سجلت نسبة ٦٣% بينما جاءت بقية النسب بادراك ضعيف لفئات : التنسيق والتكامل مع دول حوض النيل والتمسك التام بالاتفاقيات الدولية ، وبذل مزيد من التحرك الدولي الجديد بنسب : ٣٣.٦%، ٣١.٣% ،٢٨% ، وان كانت هذه النتيجة ترسل رسالة

الي وسائل الاعلام المصرية والمهتمة بتناول القضايا المائية في مصر بضرورة ابراز الدور المصري في مواجهة ازمة تهديدات الامن المائي المصري.

جدول (١٠) يوضح ادراك المبحوثين لموقع مصر من تصنيف دول العجز المائي:

التصنيف	ك	%
دول ندرة مائية	١٠٢	٣٤
دول فقر مائي	٩٣	٣١
دول عجز مائي	٨١	٢٧
دول وفرة مائي	٢٤	٨
الاجمالي	٣٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق بادراك المبحوثين لموقع مصر من تصنيف دول العجز المائي اشارت النتائج الي ارتفاع ملحوظ في ادراك المبحوثين حيث صنفت مصر بأنها دول ندرة مائية بنسبة ٣٤% يليه دول الفقر المائي بنسبة ٣١% ودول العجز المائي بنسبة ٢٧% بينما لم يصنفها انها دول وفرة مائية سوري نسبة ٨%.
وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء خصائص العينة العمدية وتوفر درجة من الالمام والخلفية المعرفية حول ذات الموضوع ، حيث امكن تحديد موقف مصر كدول ندرة مائية تتجاوز حد الامان المائي وفقا لما ذكرته دراسات الخبراء.[lii]

جدول (١١) يوضح ادراك المبحوثين للإجراءات التي اتخذتها مصر لمواجهة تهديدات الامن المائي المصري

الاجراءات	ك	%
مشروعات تنموية كبري مع دول الحوض بتكلفة عالية	٩٣	٣١
جهود الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا	١٠١	٣٣.٦
التأسيس والمشاركة في مبادرة حوض النيل	١١٧	٣٩
مشروعات مصرية خاصة بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر	٨٤	٣١.٣
مشروعات البيئة للحفاظ علي نوعية المياه	٨٣	٢٨
التوقيع علي الاتفاقيات الدولية للحفاظ علي الحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل	١٢١	٤٠.٣
الاجمالي	٣٠٠	---

وتشير النتائج الي ان الاجراء المصري للتوقيع علي الاتفاقيات الدولية للحفاظ علي الحقوق التاريخية للنهر كانت اعلي النسب بواقع ٤٠.٣% رغم ضعف نسبي في هذا النسبة الي انه قد اختلفت درجات الادراك بنسب اقل فيما يتعلق بادراك المبحوثين للإجراءات التي اتخذتها مصر بالفعل للمواجهة تهديدات الامن المائي المصري ،وهي : مشروعات تنموية كبري مع دول الحوض بتكلفة عالية، جهود الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا التأسيس والمشاركة في مبادرة حوض النيل، مشروعات مصرية

خاصة بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، مشروعات البيئة للحفاظ علي نوعية المياه بنسب % :

(٣١،٢٨ـ٣،٣١ـ٦،٣٩،٣١ـ٦،٣٣)، وهي نسبة منخفضة تدعو الي مزيد من الاهتمام الاعلامي بالإجراءات التي قامت بها مصر خلال سنوات في سبيل احتواء ازمات الامان المائي شريطة ان تعتمد هذه المضامين الاعلامية علي الصدق والدقة والموضوعية وإلا ادت الي تضخيم في ادراك المخاطر والمخاوف من القضية.

جدول (١٢) يوضح ادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل المياه في مصر:

التهديدات علي مستقبل المياه	ك	%
نقص مياه الشرب	١٩١	٦٣.٦
التصحر والجفاف	١٦٢	٥٤
تسعير المياه	١٣٣	٤٤.٣
تأكل الشواطي الساحلية	١١١	٣٧
الاجمالي	٣٠٠	----

اظهرت نتائج الدراسة الي وجود نسب ادراك فوق المتوسط لمخاطر نقص مياه الشرب كأحد مخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل المياه في مصر بنسبة ٦٣.٦% وكذلك نسب متوسطة لخطر التصحر وانتشار الجفاف بنسبة ٥٤% ثم نسب اقل لخطورة احتمالية تسعير المياه بنسب ٤٤.٣% وتأكل الشواطي الساحلية بنسبة ٣٧% ، وهو الامر الذي يرتبط بكون ان محور مياه الشرب هو المحور الاكثر بروزا في الخطابات الاعلامية حول قضايا المياه في مصر وهو ما اتفقت معه دراسات سابقة في مجالات الاعلام البيئي [liii].

جدول (١٣) يوضح ادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الزراعة في مصر:

التهديدات علي مستقبل الزراعة	ك	%
تأكل التربة الزراعية	١٨٥	٦١.٦
هجرة العمالة الزراعية وارتفاع البطالة	١٧٧	٥٩
نقص الانتاجية	١٦١	٥٣.٦
تغير خريطة التوزيع	١٤٢	٤٧.٣
الاجمالي	٣٠٠	----

وفيما يتعلق بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الزراعة في مصر فقد جاء ادراك خطر تأكل التربة الزراعية بنسبة ٦١.٦% يليها خطر هجرة العمالة الزراعية وارتفاع البطالة بنسبة ٥٩% ثم نقص الانتاجية بنسبة ٥٣.٦% وأخيرا خطر تغير خريطة التوزيع بنسبة ٤٧.٣% ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التجربة الواقعية للجمهور المصري من جراء الاثار السلبية الواقعة علي الزراعة مثل ارتفاع اسعار الخضروات والفاكهة بسبب نقض الانتاجية وتأكل التربة الزراعية ومما يرتبط بذلك وهو ما يتفق

مع دراسات سابقة اكدت تأثيرا ايجابيا للتجارب والأمثلة الواقعية في ادراك حجم المخاطر اضافة الي زيادة الحذر في التعامل مع هذه الاخطار.[liv]

جدول (١٤) يوضح ادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الصحة في مصر:

التهديدات علي مستقبل الصحة	ك	%
انتشار الامراض والأوبئة	٢١١	٧٠.٣
تدهور مستوي الصحة العام	١٩٩	٦٦.٣
سوء التغذية	١٩١	٦٣
احتمالات اكبر لوفاة الاطفال والشيوخ	١٨٦	٦٢
الاجمالي	٣٠٠	--------

وارتبطت النتائج بمستوي ادراك مرتفع فيما يتعلق بمخاطر تهديدات الامن المائي علي صحة الانسان في خطر انتشار الامراض والأوبئة بنسبة ٧٠.٣% يليه ادراك اقل لخطر تدهور مستوي الصحة العام بنسبة ٦٦.٣% وخطري سوء التغذية واحتمالات اكبر لوفاة الاطفال والشيوخ بنسبة(٦٣،٦٢).

وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء الاهتمام الاعلامي بإبراز العلاقة بين ازمة المياه وتدهور الحالة الصحية وانتشار الاوبئة والإمراض وذلك في عدد من حملات التوعية العامة في وسائل الاعلام المختلفة

جدول (١٥) يوضح ادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الطاقة في مصر:

التهديدات علي مستقبل الطاقة	ك	%
انقطاع متكرر للكهرباء	١٧١	٥٧
ندرة مصادر الطاقة في مصر	١٦٠	٥٣.٣
تخفيض الكهرباء من السد العالي	١٥١	٥٠.٣
تخفيض الكهرباء من خزان اسوان	١٤١	٤٧
الاجمالي	٣٠٠	------

وفيما يتعلق بادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الطاقة في مصر فقد تبنيت النتائج وجود ادراك متوسط للمخاطر علي مستقبل الطاقة في مصر وكانت اعلي النسب في خطر الانقطاع المتكرر للكهرباء بنسبة ٥٧% يليها خطر ندرة مصادر الطاقة في مصر ٥٣.٣% ونسب اقل انخفاضا للمخاطر الفنية والهندسية مثل تخفيض كهرباء السد العالي بنسبة ٥٠.٣% وتخفيض كهرباء خزان اسوان بنسبة ٤٧% ، وعلي الرغم من اهمية العلاقة بين الازمة المائية وبين الطاقة في مصر ، إلا انه يلاحظ ان الادراك للمخاطر تجسد في ادراك عام وليس تفصيلي فيما يتعلق بمصادر الطاقة ، وهو

الامر الذي يجب علي وسائل الاعلام الانتباه اليه في التكثيف الاعلامي بأسلوب مبسط وعميق حول الاثار السلبية الخطيرة التي يمكن ان تنجم عن مخاطر تهديدات الامن المائي علي الطاقة في مصر.

جدول (١٦) يوضح ادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الامن القومي في مصر:

التهديدات علي الامن القومي	ك	%
تأثير بدرجة كبيرة	٢٠١	٦٧
تأثير متوسط	٦٤	٢١.٤
تأثير ضعيف	٣٥	١١.٦
الاجمالي	٣٠٠	١٠٠

اشارت نتائج الدراسة الي وجود ادراك مرتفع لخطورة تأثير تهديدات الامن المائي علي مستقبل الامن القومي المصري وذلك بنسبة ٦٧% مقابل ٢١.٤% للتأثير المتوسط و١١.٦% فقط للتأثير الضعيف لتهديدات الامن المائي علي استقرار الامن القومي المصري، ويمكن ان تعزي هذه النتيجة الي وعي العينة بقضية الامن المائي من جهة وتوافر اهتمام اعلامي يركز علي الربط بين الامن المائي والأمن القومي من جهة اخري رغم ربطه بالمؤامرات والصراعات الاقليمية والدولية - إلا انها توجد عدة مؤشرات من مؤشرات الامن المائي المصري وهو المؤشر الكيفي وكذلك المؤشر العسكري في التعامل مع ازمة الامن المائي في مصر.[lv]

جدول (١٧) حول تقييم المبحوثين لتناول التليفزيون لقضية تهديدات الامن المائي في مصر:

التقييم	ك	%						
حجم الاهتمام الكمي والكيفي	٥٠	١٦.٦	١٧٠	٥٦.٧	٨٠	٢٦.٧	٣٠٠	١٠٠
العمق في تناول المعالجة التليفزيونية وتبسيطها للمشاهد	٤٣	١٤.٣	١٤٠	٤٦.٦	١١٧	٣٩	٣٠٠	١٠٠
درجة وجود الخبراء والمتخصصين الاكفاء	١٠٠	٣٣.٣	١٥١	٥٠.٣	٤٩	١٦.٤	٣٠٠	١٠٠
ربط القضية بحياة الافراد في المضامين الاعلامية المقدمة	٧٦	٢٥.٤	١١١	٣٧	١١٣	٣٧.٦	٣٠٠	١٠٠
جودة الشكل الفني وأساليب الاخراج	٥٧	١٩	١٣١	٩٣	١٥٠	٥٠	٣٠٠	١٠٠

اظهرت نتائج الدراسة كما توضحها خلايا الجدول السابق هو وجود حالة من عدم الرضا في ادراك المبحوثين لتناول التليفزيون لأداء قضية الامن المائي وما يترب طبها من ابعاد مختلفة حيث سيطر التقدير المتوسط والضعيف علي هذه الاراء ،سواء من حيث حجم الاهتمام بالقضية كما وكيفا، وأيضا

الاهتمام بمراعاة العمق في التناول والمعالجة ، كما ابرزت النتائج تأثير وجود الخبراء والمتخصصين الاكفاء كضيوف للتعليق علي ابعاد القضية في المعالجة التليفزيونية ، وكذلك ظهرت عدم رضا المبحوثين عن الشكل الفني وأساليب الاخراج التقليدية التي يتم بها تقديم قضية الامن المائي المصري في التناول التليفزيوني .
وهي نتيجة تتوافق مع معظم نتائج دراسات الاعلام البيئي والتي كدت علي نقص الاهتمام الكمي والكيفي بالإضافة الي الاساليب التقليدية في التناول والإخراج الفني الامر الذي قد يفقدها نسب مشاهدة واسعة وانصراف المتلقي عنها .[lvi]

جدول (١٨) حول مقترحات المبحوثين لتطوير اداء التليفزيون لقضية تهديدات الامن المائي في مصر:

المقترحات	ك	%
زيادة المساحة المخصصة لتسليط الضوء علي القضية	٢٤١	٨٠.٣
ابراز اعلامي اكبر للمخاطر الناجمة عن تهديدات الامن المائي المصري	٢٣٧	٧٩
التركيز علي تقديم معالجات لاحتواء هذه المخاطر	٢٢٢	٧٤
الاختيار الدقيق للخبراء والمتخصصين في الظهور التليفزيوني للحديث عن القضية	٢١٠	٧٠
تطوير الشكل الفني والإخراج للمعالجة التليفزيونية	٢٠٠	٦٦.٦
تدريب الاعلاميين علي كيفية تناول قضية الامن المائي	١٩٥	٦٥
الاجمالي	٣٠٠	----

قدمت نتائج الدراسة جملة من المقترحات التي يراها المبحوثين من اجل تطوير اداء التليفزيون لقضية تهديدات الامن المائي المصري وفي مقدمتها ضرورة زيادة المساحة المخصصة لتسليط الضوء علي القضية وإبراز اعلامي اكبر للمخاطر الناجمة عن تهديدات الامن المائي المصري،و اعلامي اكبر للمخاطر الناجمة عن تهديدات الامن المائي المصري،ثم الاختيار الدقيق للخبراء والمتخصصين في الظهور التليفزيوني للحديث عن القضية، بالإضافة الي : تطوير الشكل الفني والإخراج للمعالجة التليفزيونية و تدريب الاعلاميين علي كيفية تناول قضية الامن المائي.

اجراءات التحقق من فروض الدراسة:

الفرض الاول :

١) يوجد ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لأبعاد هذه القضية من حيث :

أ- ادراكهم للأسباب التي تؤدي الي تهديد الامن المائي في مصر.
ب- ادراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي الوضع المحلي
ج- ادراكهم للموقف الدولي من مخاطر تهديدات الامن المائي المصري.

جدول (١٩) يوضح علاقات الارتباط بين حجم مشاهدة الجمهور

لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لأبعاد هذه القضية

الحرص علي المتابعة	ادراك اسباب مهددات الامن المائي المصري
٠.١٥	قيمة بيرسون
٠.٠٠٤	مستوي المعنوية
الحرص علي المتابعة	ادراك مخاطر مهددات الامن المائي المصري
٠.١٩	قيمة بيرسون
٠.٠٣	مستوي المعنوية
الحرص علي المتابعة	ادراك المبحوثين للموقف الدولي من مخاطر مهددات الامن المائي المصري
٠.١٣	قيمة بيرسون
٠.٠٢	مستوي المعنوية

وللتحقق من صحة هذا الفرض فقد تم استخدام معامل بيرسون لقياس الارتباط الخطي عند درجة ثقة ٩٥% ومستوي معنوية =٠.٠٥ وتبين من اجراء هذا الاختبار علي الفرض الرئيسي والفروض الفرعية التابعة له : حسبما تشير بيانات الجدول السابق **صحة الفرض الرئيسي** القائل بأنه: يوجد ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لأبعاد هذه القضية من حيث ادراكهم للأسباب التي تؤدي الي تهديد الامن المائي في مصر وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي الوضع المحلي وكذلك ادراكهم للموقف الدولي من مخاطر تهديدات الامن المائي المصري ، وان اظهرت النتائج انه علي الرغم من وجود هذه العلاقة الارتباطية إلا انها علاقة ارتباط ضعيفة نسبية وفقما تشير البيانات السابقة.

وهي نتيجة تثير الاهتمام بضرورة اجراء دراسات ميدانية اخري علي عينات من الجمهور العام الذي لا يتوافر لديه الخبرة المعلوماتية حول الموضوع حال عينة الدراسة وتبيان الموقف في ضوء ذلك مما يسمح بتوفير اسس علمية شاملة وموضوعية تشمل كافة فئات المجتمع لبناء استراتيجية اعلامية متكاملة لتعزيز دور وسائل الاعلام بصفة عامة والتليفزيون بصفة خاصة في ادراك مخاطر مهددات الامن المائي في نصر.

الفرض الثاني :

٢) يوجد ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي مستقبل الحياة في مصر من حيث:

أ- مستقبل المياه في مصر.
ب- مستقبل الزراعة في مصر.
ج- مستقبل الصحة في مصر.
د- مستقبل الطاقة في مصر.
ه- مستقبل الامن القومي في مصر.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء تحليل الارتباط بمعامل بيرسون Person وقيمته المعنوية وقد اثبت النتائج صحة هذا الفرض كما تشير خلايا الجدول الارتباطية الاتي:

جدول (٢٠) يوضح علاقات الارتباط بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائى وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائى المصري على مستقبل الحياة فى مصر

حجم مشاهدة ما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي المصري	ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل المياه في مصر
٠.١٧ ٠.٠٠٣	قيمة بيرسون مستوي المعنوية
حجم مشاهدة ما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي المصري	ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الزراعة في مصر
٠.١٥ ٠.٠١	قيمة بيرسون مستوي المعنوية
حجم مشاهدة ما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي المصري	ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الصحة في مصر
٠.١٣ ٠.٠٠٢	قيمة بيرسون مستوي المعنوية
حجم مشاهدة ما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي المصري	ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الطاقة في مصر
٠.١٩ ٠.٠٤	قيمة بيرسون مستوي المعنوية
حجم مشاهدة ما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي المصري	ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الامن القومي في مصر

قيمة بيرسون	٠.١١
مستوي المعنوية	٠.٠٠١

فلقد ظهر وجود علاقة ارتباطيه بين ادراك الجمهور لمخاطر تهديدات الامن المائي علي عناصر مستقبل الحياة في مصر وارتباطها بحجم مشاهدة ما يقدمه التليفزيون حول تهديدات الامن المائي المصري وان كانت العلاقة الارتباطية الايجابية رغم تواجدها لأنها ضعيفة في عناصر (المياه- الزراعة- الصحة- الطاقة) اما فيما يتعلق بمتغير الامن القومي فقد كانت هذه العلاقة علاقة ارتباطية قوية سجلت مستوي معنوية لقيمة كا٢ لمعامل بيرسون=٠.٠٠١ وهي قيمة دالة ايجابية قوية .

وذلك مما يثبت **صحة الفرض الثاني الرئيسي** بفروضه الفرعية القائل بوجود ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي مستقبل الحياة في مصر من حيث مستقبل المياه في مصر ومستقبل الزراعة في مصر ومستقبل الصحة في مصر ومستقبل الطاقة في مصر ومستقبل الامن القومي في مصر.

الفرض الثالث :

٣) هناك اختلافات دالة احصائيا بين الافراد وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري وفق خصائصهم الديموجرافية من حيث :

أ- **النوع.**
ب- **العمر.**
ج- **المستوي التعليمي .**

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير ثم حساب قيمة ت لقياس الفروق بين المتوسطات المستقلة وذلك عند درجة ثقة ٩٥% ومستوي معنوية =٠.٠٥ وقد تبين صحة بعض الفروض الفرعية وعدم صحة فروض فرعية اخري كما تسير بيانات الجدول التالي :

جدول (٢١) حول الفروق بين الافراد وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري وفق خصائصهم الديموجرافية

المتغير	ادراك المخاطر علي الامن المائي المصري	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوي المعنوية	الدلالة
النوع ذكر انثي	ادراك المخاطر علي الامن المائي المصري	١٥٠ ١٥٠	١.٧ -١.٩	١.١ ١.٥	٠.٨	٢٩٥	٠.٠٩	غير دال
السن ١٨-٣٠ ٣٠-٤٥ ٤٥-٦٠	ادراك المخاطر علي الامن المائي المصري	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١.٨ ٢.١ ١.٩	٠.٩ ١.٣ ١.١	٣.١	٢٩٧	٠.٠٤	دال احصائيا
التعليم متوسط	ادراك المخاطر علي الامن المائي المصري	١٠٠	٢.٣	١.٩			٠.٠٠٢	دال احصائيا

عالي دراسات عليا		١٠٠ ١٠٠	١.٥ ١.٧	١.٨ ٢.٧	٢.٧	٢٩٩		

وتشير بيانات الجدول الي النتائج الانية :

١- **ثبت عدم صحة الفرض الفرعي الاول** القائل بوجود فورق احصائية دالة وفقا لمتغير النوع ، حيث تبين عدم وجود فروق احصائية وفقا للنوع فالذكور مثل الاناث في درجة ادراكهم لمخاطر وتهديدات الامن المائي في مصر ويمكن ان يعزي ذلك الي ارتفاع مستوي الوعي السياسي والمجتمعي الذي تعيشه الان المرأة المصرية مقارنة بصور نمطية سلبية حاولت ان تروج لها في السابق عن عدم اهتمامها بالشئون العامة في البلاد.[lvii]

٢- **تبين صحة الفرض الفرعي الثاني القائل** بوجود فروق احصائية وفقا لمتغير السن وسجلت الدلالة الاحصائية لصالح الاكبر سنا ، فالفئات الاكبر سنا اكثر ادراكا بمهددات الامن المائي المصري من الفئات الاصغر سنا وهو ما يتوافق مع ما توفره الخبرة من معلومات واهتمام اكبر بموضوع الدراسة وقضايا الامن المائي في مصر وما يرتبط به من تداخلات سياسية واجتماعية واقتصادية .

٣- **تبين صحة الفرض الفرعي الثالث** القائل بوجود فروق احصائية وفقا لمتغير التعليم فالأكثر تعليما اكثر ادراكا ووعيا بمهددات الامن المائي المصري، حيث يلاحظ اقتران مستوي التعليم بزيادة درجة ادراك المخاطر لمهددات الامن المائي المصري ،وهو ما يتفق مع دراسات سابقة تثبت تأثير متغيرات مثل السن والتعليم علي درجة الوعي والإدراك لدي فئات الجمهور المختلفة فيما يمس القضايا البيئية والعلمية والجدلية بصفة عامة والتي قد تتطلب درجة اكبر من المعلوماتية والخبرة والمعارف من اجل تشكيل وعي وإدراك صحيح بجوانب وإبعاد القضية المثارة.[lviii]

الخلاصة والتوصيات :

تمثل قضية التهديدات التي يتعرض له الامن المائي المصري قضية مصيرية في مستقبل الحياة في مصر ، كما ترتبط بالعديد من الابعاد والتحديات والمخاطر التي ينبغي النظر اليها بعين الاعتبار والتعامل معها بشكل علمي دقيق ولأهمية القضية وطنيا وإقليميا ودوليا ، فقد فرضت نفسها علي الساحة الاعلامية في تحديد دور وسائل الاعلام في تشكيل ادراك الجمهور ازاء مخاطر تهديدات الامن المائي المصري ، وهو ما سعت هذه الدراسة الي تحديد رؤية واضحة له كما قدمت تطبيقا اعلاميا واقعيا لفروض ومتغيرات نظرية ادراك المخاطر من خلال قياس دور التليفزيون في تشكيل ادراك الجمهور المصري لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري وذلك من خلال دراسة مسحية ميدانية علي عينة قوامها (٣٠٠) مفرده من الخبراء في مجال الدراسة روعي فيهم اهتمامهم المعرفي بقضية الامن المائي وتتوافر لديهم معرفة مسبقة بموضوع الامن المائي وقد **توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من اهمها :**

- ارتفاع نسبة من يحرص علي متابعة ما يقدم اعلاميا حول تهديدات الامن المائي في مصر وقد يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء خصائص العينة وكونها عينة عمدية يتوافر لديها قدر من الالمام والاهتمام بمتابعة موضوع الامن المائي في مصر وما يرتبط بها من ابعاد ومخاطر.

- تعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الجمهور في الحصول علي معلومات حول تهديدات الامن المائي وان جاءت وسيلة التليفزيون في مقدمة هذه المصادر مع تواجد قوي لتأثير الاتصال الشخصي وكذلك الاعلام الالكتروني والإعلام الجديد .
- ارتفاع نسبة الحرص علي متابعة ما يقدم في التليفزيون من تهديدات للأمن المائي المصري وهو ما يمكن تفسيره في ضوء دراسات سابقة اكدت علي اهمية التليفزيون كوسيلة اعلامية في الحصول علي المعلومات البيئية والعلمية بل ومعلومات الازمات والكوارث.
- تفوق القنوات الخاصة في نسب المتابعة لقضية الامن المائي في مصر يليها القنوات الفضائية العربية ثم القنوات الحكومية المصرية ثم القنوات الاجنبية في الترتيب الرابع بوهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة تشير الي تقدم القنوات الخاصة علي القنوات الحكومية كمصدر لإمداد الجمهور المصري للمعلومات حول القضايا المختلفة وذلك وسط درجة ثقة منخفضة لأداء التليفزيون المملوك للدولة لتبعيته لسياسة الانظمة الحاكمة وغياب الشفافية في تناول القضايا الجدلية .
- تفاوت ادراك الجمهور لأسباب تهديدات الامن المائي وان تصدر سبب قلة الموارد المائية في مصر ويليه سبب بناء السدود علي نهر النيل ومتوافقا بعده سبب الصراعات الاقليمية والدولية وجاء سبب التصحر والتغييرات المناخية وهذه النتيجة تشير الي ارتفاع درجة ادراك المبحوثين لأسباب تهديدات الامن المائي المصري وهي نتيجة تتفق مع المستوي المعرفي للعينة وإلمامهم بموضوع الامن المائي للدرجة التي تسمح بادراك جيد لأسباب القضية.
- تفاوت ادراك الجمهور نحو مخاطر تهديدات الامن المائي في مصر ، حيث تصدر خطر نقص مياه الشرب وهي نتيجة تتوافق مع ما تقدمه المعالجة التليفزيونية من تركيز علي نقص مياه الشرب ومخاطر ذلك علي حياة المواطنين في مصر.
- اعطت نتائج الدراسة جملة من المقترحات لمواجهة تهديدات الامن المائي المصري وفق ادراك المبحوثين وجاء في المقدمة مقترح اقامة مشروعات تنموية مشتركة مع دول حوض النيل يليها اللجوء للأطر القانونية والدولية المعتمدة بالإضافة لمقترحات تمس الوضع الداخلي مثل ترشيد استهلاك المياه في مصر وتحلية مياه البحر وأخيرا مقترح اللجوء للدفاع المسلح اذا اقتضي الامر .
- هناك ادراك ضعيف للمبحوثين لموقف مصر من قضية الامن المائي المصري باستثناء المشاركة الفعالة في المؤتمرات ذات الصلة بينما جاءت بقية النسب بادراك ضعيف لفئات : التنسيق والتكامل مع دول حوض النيل، والتمسك التام بالاتفاقيات الدولية ، وبذل مزيد من التحرك الدولي الجديد .
- وفيما يتعلق بادراك المبحوثين لموقع مصر من تصنيف دول العجز المائي اشارت النتائج الي ارتفاع ملحوظ في ادراك المبحوثين حيث صنفت مصر بأنها دول ندرة مائية وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء خصائص العينة العمدية وتوفر درجة من الالمام والخلفية المعرفية حول ذات الموضوع .
- اختلفت درجات الادراك بنسب اقل فيما يتعلق بادراك المبحوثين للإجراءات التي اتخذتها مصر بالفعل للمواجهة تهديدات الامن المائي المصري ،وهي : مشروعات تنموية كبري مع دول الحوض بتكلفة عالية، جهود الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا، التأسيس والمشاركة في مبادرة حوض النيل، مشروعات مصرية خاصة بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، مشروعات البيئة للحفاظ علي نوعية المياه.
- اظهرت نتائج الدراسة الي وجود نسب ادراك فوق المتوسط لمخاطر نقص مياه الشرب كأحد مخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل المياه في مصر وكذلك نسب متوسطة لخطر التصحر وانتشار الجفاف ثم نسب اقل لخطورة احتمالية تسعير المياه وتأكل الشواطي الساحلية .

- وفيما يتعلق بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الزراعة في مصر فقد جاء ادراك خطر تأكل التربة الزراعية ثم خطر هجرة العمالة الزراعية وارتفاع البطالة ثم نقص الانتاجية .
- وارتبطت النتائج بمستوي ادراك مرتفع فيما يتعلق بمخاطر تهديدات الامن المائي علي صحة الانسان في خطر انتشار الامراض والأوبئة وفيما يتعلق بادراك المبحوثين بمخاطر تهديدات الامن المائي علي مستقبل الطاقة في مصر فقد تبنيت النتائج وجود ادراك متوسط للمخاطر علي مستقبل الطاقة في مصر .
- اشارت نتائج الدراسة الي وجود ادراك مرتفع لخطورة تأثير تهديدات الامن المائي علي مستقبل الامن القومي المصري لتهديدات الامن المائي علي استقرار الامن القومي المصري.
- اظهرت نتائج الدراسة وجود حالة من عدم الرضا في ادراك المبحوثين لتناول التليفزيون لأداء قضية الامن المائي وما يترب عليها من ابعاد مختلفة حيث سيطر التقدير المتوسط والضعيف علي هذه الاراء ،سواء من حيث حجم الاهتمام بالقضية كما وكيفا، وأيضا الاهتمام بمراعاة العمق في التناول والمعالجة ، كما ابرزت النتائج تأثير وجود الخبراء والمتخصصين الاكفاء كضيوف للتعليق علي ابعاد القضية في المعالجة التليفزيونية ، وكذلك ظهر عدم رضا المبحوثين عن الشكل الفني وأساليب الاخراج التقليدية التي يتم بها تقديم قضية الامن المائي المصري في التناول التليفزيوني .
- كما ثبت صحة الفرض الاول الرئيسي القائل بأنه: يوجد ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لأبعاد هذه القضية من حيث ادراكهم للأسباب التي تؤدي الي تهديد الامن المائي في مصر وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي الوضع المحلي وكذلك ادراكهم للموقف الدولي من مخاطر تهديدات الامن المائي المصري ، وان اظهرت النتائج انه علي الرغم من وجود هذه العلاقة الارتباطية إلا انها علاقة ارتباط ضعيفة نسبية وفقما تشير البيانات السابقة.
- كما ثبت صحة الفرض الثاني الرئيسي بفروضه الفرعية القائل بوجود ارتباط ايجابي بين حجم مشاهدة الجمهور لما يقدمه التليفزيون حول قضية الامن المائي وإدراكهم لمخاطر تهديدات الامن المائي المصري علي مستقبل الحياة في مصر من حيث مستقبل المياه في مصر ومستقبل الزراعة في مصر ومستقبل الصحة في مصر ومستقبل الطاقة في مصر ومستقبل الامن القومي في مصر.
- كما ثبت عدم صحة الفرض الفرعي القائل بوجود فروق احصائية دالة وفقا لمتغير النوع ، حيث تبين عدم وجود فروق احصائية وفقا للنوع فالذكور مثل الاناث في درجة ادراكهم لمخاطر وتهديدات الامن المائي في مصر ويمكن ان يعزي ذلك الي ارتفاع مستوي الوعي السياسي والمجتمعي الذي تعيشه الان المرأة المصرية مقارنة بصور نمطية سلبية حاولت ان تروج لها في السابق عن عدم اهتمامها بالشئون العامة في البلاد.
- وتبين صحة الفرض القائل بوجود فروق احصائية وفقا لمتغير السن وسجلت الدلالة الاحصائية لصالح الاكبر سنا ، فالفئات الاكبر سنا اكثر ادراكا بمهددات الامن المائي المصري من الفئات الاصغر سنا وهو ما يتوافق مع ما توفره الخبرة من معلومات واهتمام اكبر بموضوع الدراسة وقضايا الامن المائي في مصر وما يرتبط به من تداخلات سياسية واجتماعية واقتصادية .
- تبين صحة الفرض القائل بوجود فروق احصائية وفقا لمتغير التعليم فالأكثر تعليما اكثر ادراكا ووعيا بمهددات الامن المائي المصري، حيث يلاحظ اقتران مستوي التعليم بزيادة درجة ادراك المخاطر لمهددات الامن المائي المصري ،وهو ما يتفق مع دراسات سابقة تثبت تأثير متغيرات مثل السن والتعليم علي درجة الوعي والإدراك لدي فئات الجمهور المختلفة فيما يمس القضايا البيئية والعلمية

والجدلية بصفة عامة والتي قد تتطلب درجة اكبر من المعلوماتية والخبرة والمعارف من اجل تشكيل وعي وإدراك صحيح بجوانب وإبعاد القضية المثارة.

وتوصى الدراسة بالاتى :

١. في ضوء الاسترشاد بجملة المقترحات التي قدمها المبحوثين فانه يجب تطوير اداء التليفزيون في تناوله لقضية تهديدات الامن المائي المصري وفي مقدمتها ضرورة زيادة المساحة المخصصة لتسليط الضوء علي القضية وإبراز اعلامي اكبر للمخاطر الناجمة عن تهديدات الامن المائي المصري،و اعلامي اكبر للمخاطر الناجمة عن تهديدات الامن المائي المصري،ثم الاختيار الدقيق للخبراء والمتخصصين في الظهور التليفزيوني للحديث عن القضية، بالإضافة الي : تطوير الشكل الفني والإخراج للمعالجة التليفزيونية و تدريب الاعلاميين علي كيفية تناول قضية الامن المائي.
٢. كما تدعو الدراسة الي مزيد من اجراء البحوث الاعلامية التطبيقية في مجالات البيئة والازمات والكوارث الطبيعية اعتمادا علي فروض ومداخل نظرية ادراك المخاطر التي يلاحظ وجود ندرة في المكتبة الاعلامية لتطبيقاتها رغم اهميتها وبصفة خاصة في مجال الاعلام العلمي والذي تعاني مؤشراته من تراجع في نسب التعرض له من قبل جمهوره سواء لعقبات مهنية تتعلق بأساليب تقليدية للشكل وللمضمون او من خلال عدم ارتباط مضامينه بحياة الافراد اليومية وحجم المخاطر التي قد يتعرضون لها وقد يلعب الاعلام العلمي دورا في تشكيل ادراك الجماهير تجاهها.[lix]
٣. تقترح الدراسة في ضوء ما توصلت اليه من دراسات الي اجراء عدد من الدراسات الاعلامية المسحية المقارنة مع دول حوض النيل وتشجيع التعاون الاعلامي في قضايا المياه من اجل تجسير الفجوة المتزايدة بين مصر" دولة مصب" من جهة وبين بعض دول حوض النيل " دول منبع "من جهة اخري والتي كرست في بعض الاحيان صور اعلامية نمطية سلبية متبادلة بين الطرفين من شانها اعاقة انسياب مناخ صحي موات لمزيد من تعزيز العلاقات المشتركة بين دول حوض النيل [lx]من اجل المصلحة العامة لدول الحوض بدون الاضرار بالحصة المائية لمصر باعتبارها من دول المصب.

مراجع الدراسة :

[i] عبد القادر عبد العزيز علي "**موارد المياه في مصر ووسائل تنميتها**"، في: د .محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مصر - أسيوط دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٩.

[ii] - Ministry of Foreign Affairs, **Policy and Operations Evaluation Department**, Sub-Report on: "Egypt Evaluation of the Netherlands Support to water Management and Drainage ١٩٧٥-١٩٩٦", Netherlands, Policy and Operation Department, Ministry of Foreign Affairs, ١٩٩٨.

[iii] حنان يوسف، **نحو خطة إعلامية استراتيجية لتسويق موقف مصر العادل بشان قضية مياه النيل** المانحة والقوة العالمية الكبري ، ورقة مقدمة لورشة عمل: "مبادرة النيل لتنشيط التكامل بين مصر والسودان "، ضمن فاعليات البرنامج التدريبي للاعلاميين المصريين والسودانيين ،المنظمة العربية للتعاون الدولي بالتعاون مع وزارة الاعلام السودانية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

[iv] د. محمود أبوزيد، "**مصر. والنيل. ودول حوض النيل**"، الأهرام المسائي، ١٣ مارس ٢٠٠٤.www.ahram.org

[v] يعد السودان حالة فريدة، كونه يجمع بين صفتين للدولة النهرية، فهو دولة "مجري "في الجزء الشمالي منها، و"منبع" في منطقة بحر الغزال التي تهبط عليها أمطار تقدر بنحو ٥٤٠ مليار م٣ سنويا. ٢٠١١.

[vi] Rania Ramadan, "**Water Poverty in Egypt", Egypt**, ٢٠٠٥.. http://www.sis.gov.eg/ar/.

[vii] عبدالرحمن صلاح، "**التوجهات الإقليمية والدولية** وآثارها علي مشكلة المياه في المنطقة"، في: موارد مصر المائية وتعظيم الاستفادة منها، القاهرة :اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨.

[viii] أحمد كمال أبوالمجد، "**الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط**"، الصامد الاقتصادي، العدد ٨٩، السنة ١٤، يوليو - سبتمبر ١٩٩٢،

[ix] للمزيد من التفصيل، انظر :محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ومحمد أمين منديل، موسوعة المياه: تحلية ومعالجة المياه، المجلد الأول)البحرين: جمعية علوم وتقنية المياه، ١٩٩٢)، وسامر مخيمر وخالد حجازي، "أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة"، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو ١٩٩٦.

[x] للمزيد من التفاصيل، انظر

:- Malin Falkenmark, "**Water Scarcity: Challenges for the Future**, in: H.J. Brans (ed.), The Scarcity of Water: Emerging Legal and Policy Issues (London: The Hauge- Boston, Kluwer International, International Environmental Law and Policy Issues, ١٩٩٧

[xi] D. Seckler and R. de Silva, **Indicator of International Water Scarcity**, Research Report (Colombo, Sri Lanka: International Irrigation Management Institute-IIMI, ١٩٩٦).

[xii] للمزيد من التفاصيل انظر:

- Malin Falkenmark, **"Global Water Issues Confronting Humanity**, Journal of Peace Research, Vol. ٧٢, No. ٢ (١٩٩٠)

[xiii] محمد سالمان طايع ، **لعجز القادم**: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

[xiv] Hadley Centre, **Uncertainty, Risk and Dangerous Climate Change**, Exeter, UK, ٢٠٠٤, at: www.metoffice.com/research/hadleycentre/pubs/brochures/B٢٠٠٤/global.pdf. July, ٢٠٠٦.

[xv] Yates K. Strzepek, To LG. Yohe, and N. Mader, "**Constructing Not Implausible Climate and Economic** Scenarios for Egypt", Integrated Assessment, No٢., ٢٠٠١.

[xvi] زيدان هندي وعبدالحميد، **الموارد المائية والاتساخ بالمبيدات** (القاهرة: كانزا جروب للنشر، ٢٠٠١)، وأحمد جويلي (رئيس الشراكة المائية المصرية)، المحاضرة الافتتاحية في ورشة عمل حول المشاركة في الحفاظ علي الموارد المائية من التلوث، مدينة مبارك الصناعية، مركز قويسنا، محافظة المنوفية، ٢٢ فبراير ٢٠٠٤

[xvii] The U.S. Environmental Protection Agency (EPA), "**A Water Security Handbook: Planning for and Responding to Drinking Water Contamination Threats and Incidents**", April ٢٠٠٦, available at: (www.epa.gov/watersecurity).

[xviii] Cathy Atkins and Larry Morandi, "**Protection Water System Security Information**, Water Security (September ٢٠٠٣); World Economic Forum, Water Security: The Water-Food-Energy-Climate Nexus (Washington, DC: Island Press, ٢٠١١); United Nations Development Programme, Water for Life: Community water security٢٠٠٥, available at: (http://www.undp.org-water).

[xix] للمزيد من التفاصيل، انظر:

- Malcolm Langford, **"The United Nations Concept of Water as a Human Right**: A New Paradigm , Water Resources Development, Vol. ١٢, No. ٢ (June ٢٠٠٥); Peter Gleick, "The سfor Old Problem Human Right, Water Policy, Vol. ١, No. ٥ (١٩٩٩):.

[xx] Miriam Lowi, "**Rivers of Conflict, Rivers of Peace**, Journal of International Affairs, Vol. ٩٤ (١٩٩٥),

[xxi] A.T. Wolf, S.B. **Yoffe and M. Giordano, "International waters**; identifying basins at riskس, Water Policy, ٥ (١), (٢٠٠٣).

*لا يؤخذ بهذا المؤشر إلا في الدول المتشاطئة علي أحواض مائية دولية.

[xxii] لمزيد من التفاصيل انظر :

- A.F.K. Organski, **World Politics**, New York, Alfred Knopd, ١٩٩٨.

وزارة الموارد المائية والري، **الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام ٢٠١٧**، ص ٣٤. قطاع مياه النيل، الملامح الرئيسية لاستراتيجية مصر المائية حتي عام ٢٠٢٠، ديسمبر ٢٠٠٤.

- Ministry of Public **Works and Water Resources**, Water Policy.

[xxiii] عبده مختار، **"الصراع حول المياه في الشرق الأوسط"**، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ١٣، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، مارس– يونيو ١٩٩٨.

[xxiv] محمود سمير أمين، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١.

[xxv] حنان يوسف، **نحو خطة إعلامية استراتيجية لتسويق موقف مصر العادل بشان قضية مياه النيل** المانحة والقوة العالمية الكبري ، ورقة مقدمة لورشة عمل: "مبادرة النيل لتنشيط التكامل بين مصر والسودان "، ضمن فاعليات البرنامج التدريبي للاعلاميين المصريين والسودانيين ، مرجع سابق.

[xxvi] الصادق المهدي ، **مياه النيل: الوعد والوعيد**، ط١، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠.

[xxvii] محمود محمد خليل (١٩٩٨) : **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري** ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية.

[xxviii] http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٣٠٠٦٧٢&eid=٩٣٣

[xxix] المياه في مصر ، **تقرير حالة البيئة في مصر ، ٢٠٠٩** ، اصدارات وزارة الدولة شئون البيئة ، جمهورية مصر العربية ، اصدار ٢٠١٠ القاهرة .

[xxx] Douglas, Mary. **Risk Acceptability According to the Social Sciences**. Russell Sage Foundation, ١٩٨٥.

[xxxi] Slovic, Paul, Baruch Fischhoff, Sarah Lichtenstein. "**Why Study Risk Perception?**" Risk Analysis ٢(٢) (١٩٨٢).

[xxxii] Wildavsky, Aaron and Karl Dake. "**Theories of Risk Perception**: Who Fears What and Why?" American Academy of Arts and Sciences (Daedalus) ١١٩(٤) (١٩٩٠).

[xxxiii] Thompson, Michael, Richard Ellis, Aaron Wildavsky. **Cultural theory.** Westview Press, Boulder, Colorado, ١٩٩٠.

[xxxiv] Sterman, ٢٠٠٨" cited in Koger, Susan M., and Deborah Du Nann. Winter. **The Psychology of Environmental Problems: Psychology for Sustainability**. ٣rd ed. New York: Psychology, ٢٠١٠.

[xxxv] Kasperson, Roger E., Ortwin Renn, Paul Slovic, Halina Brown, Jacque Emel, Robert Goble, Jeanne Kasperson, Samuel Ratick. "The **Social Amplification of Risk: A Conceptual Framework."** Risk Analysis ٨(٢) (١٩٨٨).

[xxxvi] Kasperson, Jeanne X., Roger E. Kasperson. **The Social Contours of Risk**. Volume I: Publics, Risk Communication & the Social Amplification of Risk. Earthscan, Virginia. ٢٠٠٥

[xxxvii] **تم الاعتماد علي عدد من الدراسات في الاعلام البيئي من احدثها** :

نجوي كامل وآخرون (٢٠١٠)، نحو استراتيجية مستقبلية لتفعيل دور الاعلام في تنمية الوعي البيئي ، دراسة منشورة في اكاديمية البحث العلمي / القاهرة ، احمد عثمان(٢٠٠٧) الاعتماد علي التليفزيون في ادراك المشاهدين للآثار المتوقعة لتغيير المناخي ،مجلة بحوث الاعلام ، الأزهر لبني الجابري (٢٠٠٧) معالجة قضايا البيئة في القنوات الفضائية العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، عادل عبد الغفار(٢٠٠٦) عادل عبد الغفار ،رؤية مستقبلية للنهوض بأداء الإعلام في تنمية الوعي البيئي في ضوء آراء عينة من الإعلاميين المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد ٢٧،سامية دسوقي (٢٠٠٥) دور التليفزيون في امداد المرأة المصرية بالمعلومات البيئية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، زينيب مرسي (٢٠٠٢) معالجة القضايا البيئة في برامج المنوعات في التليفزيون / رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئة ، جامعة عين شمس، القاهرة .

[xxxviii] عادل عبد الغفار ، **دور التليفزيون فى إدراك الجمهور لمخاطر التغيرات المناخية على مستقبل الحياة فى مصر،** المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، القاهرة ،أكتوبر ٢٠١٠

[xxxix] Breakwell, Glynis M**., Models of Risk Construction**: Some Applications to Climate Change, **Advanced Review,** ٢٠١٠, Vol. ١.

[xl] Elizabeth Chapman[١], [٢], Walter Kipp[١], Gian S. Jhangri[١], Paul Veugelers[١] and Tom Rubaale[٣], **Public perceptions of HIV prevalence trends in a municipality in Western Uganda**", Journal Media and Communication Studies Vol. ١(٥) November, ٢٠٠٩,Available online http://www.academicjournals.org/jmcs.

[xli] Wilson Okaka, **Assessing Uganda's public communications campaigns strategy** for effective national health policy awareness, Journal Media and Communication Studies Vol. ١(٤), October, ٢٠٠٩,Available online http://www.academicjournals.org/jmcs.

[xlii] Meredith ,L.Gore,William.F.Siemer,**Media & Risk Perception, effects on risk perception of media coverage of a black bear related human fatality**, wildlife society bulletin ,٢٠٠٥, vol.٣٣ No.٢.

[xliii] Apple, Carly, **How We Learn about Climate Change**: Environmental Education in North Carolina, **A Thesis Submitted to the Faculty of the University of North Carolina**, Chapel Hill, ٢٠٠٧.

[xliv] Anders A F Walberg & Lennart Sjoberg, **Risk perception and the media, Journal of Risk Research,** Volume ٣, Issue ١, ٢٠٠٠, pages ٣١-٥٠,Avalibale at http://www.tandfonline.com/doi/abs/١٠.١٠٨٠/١٣٦٦٩٨٧٠٠٣٧٦٦٩٩#.UaH٦UdjjNqM

[xlv] Lennart Sjöberg, ,**Factors in Risk Perception**, Volume ٢٠, Issue ١, pages ١–١٢, February ٢٠٠٠, http://onlinelibrary.wiley.com/doi/١٠.١١١١/٠٢٧٢-

[xlvi] محمد الوفائى،**مناهج البحث فى الدراسات الاجتماعية** والإعلامية، ألانجلو،القاهرة،١٩٨٩.

[*] عرضت الاستمارة علي السادة الاتي اسماؤهم للتحقق من قدرتها علي تحقيق اهدافها :

١. ا.د.فاروق ابو زيد- عميد كلية الاعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
٢. ا.د.عادل عبد الغفار : استاذ الاعلام المساعد بكلية الاعلام والمستشار الاعلامي لوزراة البيئة المصرية .
٣. د.هاني رسلان : رئيس وحدة السودان ودراسات حوض النيل- مركز الاهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الاهرام .
٤. د.محمد عبد العاطي – رئيس قطاع النيل- وزارة الدولة للموارد المائية " مصر".

[xlvii] www.ibm.com/software/analytics/**spss**

[xlviii] Wilson Okaka, **Assessing Uganda's public communications campaigns strategy for effective national health policy awareness,** Journal Media and Communication Studies, op.cit .

[xlix] من رصد لأحدث الدراسات السابقة في الاعلام البيئي ، مرجع سابق .

[l] - Malin Falkenmark, "**Water Scarcity: Challenges for the Future** in: H.J. Brans (ed.), The Scarcity of Water: Emerging Legal and Policy Issues (London: The Hauge- Boston, Kluwer International, International Environmental Law and Policy Issues, ١٩٩٧).

[li] The U.S. Environmental Protection Agency (EPA), "**A Water Security Handbook: Planning for and Responding to Drinking Water Contamination Threats and Incidents**", op.cit.

[lii] عبد القادر عبد العزيز علي، **"موارد المياه في مصر ووسائل تنميتها"**، في: د .محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين،مرجع سابق.

[liii] من رصد لاحدث الدراسات السابقة في الاعلام البيئي ، مرجع سابق .

[liv] Kasperson, Jeanne X., Roger E. Kasperson. **The Social Contours of Risk. Volume I: Publics, Risk Communication & the Social Amplification of Risk**, op.cit

[lv] A.T. Wolf, S.B. Yoffe and M. Giordano, "International waters; identifying basins at risk, Water Policy, op.cit.

[lvi] عادل عبد الغفار ،**رؤية مستقبلية للنهوض بأداء الإعلام في تنمية الوعي البيئي** في ضوء آراء عينة من الإعلاميين المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد ٢٧، يوليو-سبتمبر، القاهرة ، ٢٠٠٦.

[lvii] حنان يوسف، المرآة العربية والأعلام : **كيفية استثمار صانعي السياسات لدراسات المرآة والإعلام** ، مركز دراسات المرآة العربية للتدريب والبحوث العربية (كوثر) ، تونس ، ٢٠٠٠

[lviii] عادل عبد الغفار ، **دور التليفزيون فى إدراك الجمهور لمخاطر التغيرات المناخية على مستقبل الحياة فى مصر،** المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، القاهرة ، مرجع سابق.

[lix] سمير محمود، **الإعلام العلمي**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٨.

[lx] حنان يوسف، نحو **خطة إعلامية استراتيجية لتسويق موقف مصر العادل بشان** قضية مياه النيل المانحة والقوة العالمية الكبري ، ورقة مقدمة لورشة عمل: "مبادرة النيل لتنشيط التكامل بين مصر والسودان "، ضمن فاعليات البرنامج التدريبي للاعلاميين المصريين والسودانيين ،مرجع سابق.